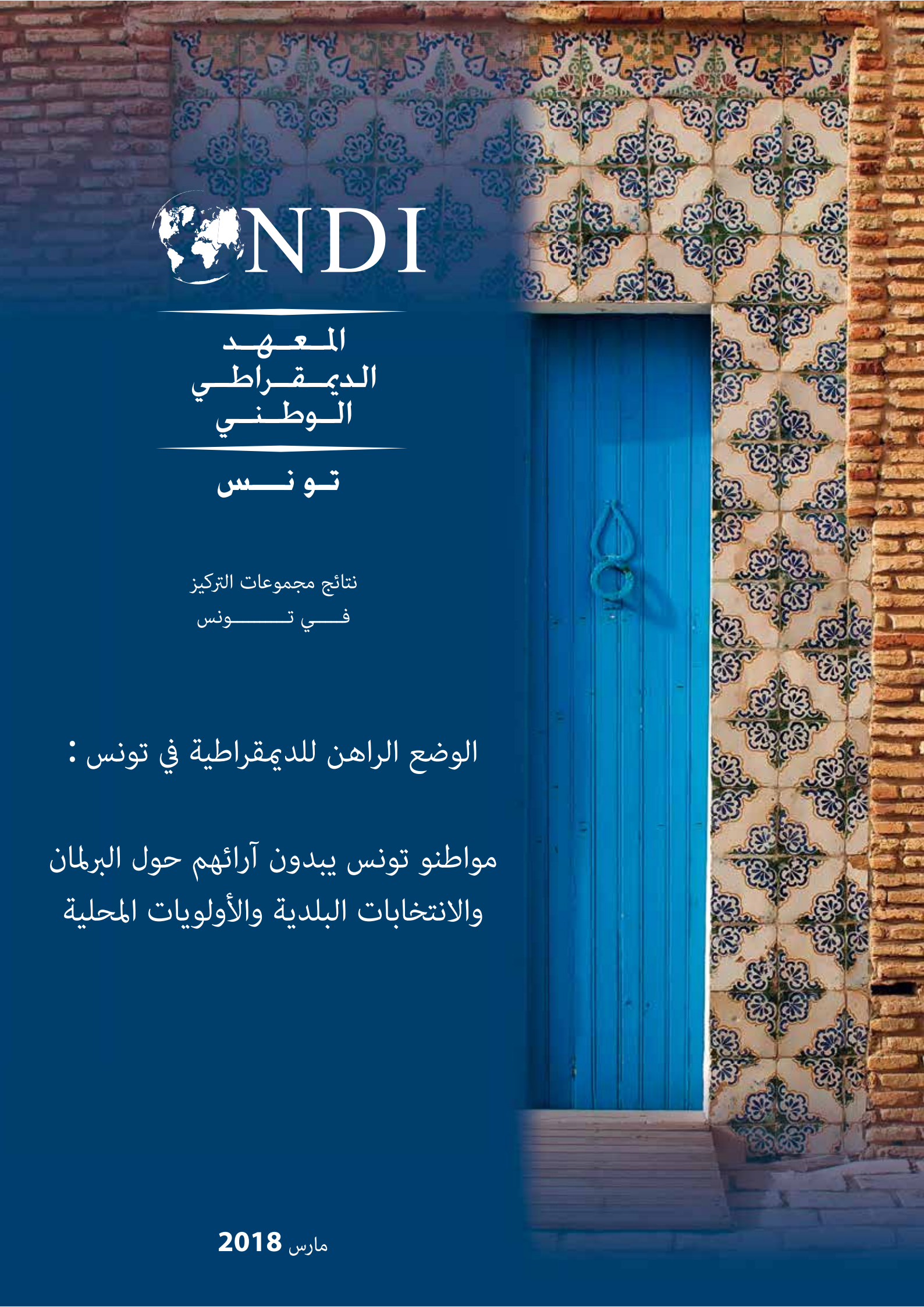

NDI

المعهد
الديمقراطي
الوطني

تونس

نتائج مجموعات التركيز
في تونس

الوضع الراهن للديمقراطية في تونس :

مواطنو تونس يبدون آرائهم حول البرلمان والانتخابات البلدية والأولويات المحلية

مارس **2018**

NDI

المعهد الديمقراطي الوطني

تونس

الوضع الراهن للديمقراطية في تونس

مواطنو تونس يبدون آرائهم حول البرلمان والانتخابات البلدية والأولويات المحلية

نتائج مجموعات التركيز في تونس

أجريت في الفترة الممتدة بين 7 - 14 فيفري 2018

إعداد:

ريك نادو، رئيس، مجموعة كوروس للاستبيانات

وأصيل كديسي، المعهد الديمقراطي الوطني، تونس

مارس 2018

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد
الديمقراطي
الوطني

تونس

واشنطن

455 شارع ماساشوستس، شمال غرب، الطابق
الثامن

واشنطن، 20001 2621

الهاتف : 202 728 5500

الفاكس : 202 728 5520

الموقع : http://www.ndi.org

المعهد الديمقراطي الوطني ـ مكتب تونس

البريد الإلكتروني : nditunisie@ndi.org

الهاتف : (+216)71 844 264

تم إعداد هذا التقرير وإجراء الأبحاث التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني في تونس بفضل تمويل من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في إطار اتفاق التعاون المشترك رقم S-NEAAC-15-CA-1042

لا تعبر الآراء المذكورة في هذا التقرير إلا عن أفكار المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط أو حكومة الولايات المتحدة. يمكن توجيه أية أسئلة حول مضمون هذا التقرير إلى جيري هارتز، مدير العلاقات والتواصل مع الحكومة في المعهد الديمقراطي الوطني، على الرقم : 5535 728 (202)، ***jhartz@ndi.org***

جميع الحقوق محفوظة للمعهد الوطني الديمقراطي 2018، جميع الحقوق محفوظة، يمكن نسخ و/أو ترجمة أجزاء هذا التقرير لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني على أنه مصدر المادة وتقديم نسخ من أي ترجمة للمعهد.

المحتـــوى

تمهيد 7
خريطة تونس 11
الملخص التنفيذي 12
النتائج الرئيسية 16
I. التوجه الوطني 16
II. البرلمان 20
III. الانتخابات البلدية والحوكمة المحلية 29
IV. أولويات الجهات 37

الملحق أ : ديمغرافية المستجوبين في مجموعات التركيز 39
الملحق ب : قائمة الصلاحيات المحتملة 40

المعهد الوطني الديمقراطي

المعهد الوطني الديمقراطي هو منظمة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية، تستجيب لتطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتهتم بتعزيزها. ويسعى المعهد منذ تأسيسه في عام 1983مع شركائه المحليين إلى دعم وتقوية المنظمات السياسية والمدنية، والعمليات الانتخابية، وتعزيز مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة داخل الحكومات. ومن خلال تكاتف جهود موظفيه والناشطين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، يقرب هذا المعهد الأفراد والجماعات بعضها من بعض لتبادل الأفكار والمعارف والخبرات والتجارب.

ويتعرف بالتالي الشركاء بشكل واسع على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها مع احتياجات بلدانهم. وتدعم المقاربة الدولية التي يعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني الرسالة التي مفادها أنه رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد، هناك بعض المبادئ الأساسية التي تتشارك فيها جميع الديمقراطيات. يتمسك عمل المعهد بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنه يدعم تطوير قنوات الاتصال التي تؤطرها المؤسسات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين ويعزز قدراتها على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. لمزيد

من المعلومات حول المعهد، يرجى زيارة الموقع: **http://www.ndi.org**

تمهيـــــد

مثل شهر ديسمبر 2017 مرور ثلاث سنوات من انطلاق أشغال مجلس نواب الشعب. رغم مصادقة المجلس على بعض التشريعات الأساسية خلال هذه الفترة ، على غرار قانون مكافحة الإرهاب وقانون المحكمة الدستورية ، لا يزال يتعين عليه وضع اللمسات الأخيرة للعديد من التشريعات ذات الأولوية. وفي ظل الوضع الراهن من الإحباط المتصاعد بين المواطنين حيث يطالبون بإحداث تغييرات لمعالجة عقبات الفساد الراسخة والافتقار إلى الفرص الاقتصادية ورداءة التعليم والتفاوت الجهوي، يجب على البرلمان والحكومة التونسية إجراء إصلاحات من شأنها تسهيل التحسينات الحقيقية في الحياة اليومية للمواطنين.

من المقرر أن تجري تونس أول انتخابات بلدية لها خلال شهر ماي 2018 حيث يتنافس عشرات الآلاف من المرشحين على مقاعد في 350 مجلس بلدي. تم النص على الانتخابات في دستور 2014 الذي تم تمريره خلال الفترة الانتقالية للبلاد نحو الديمقراطية بعد ثورة 2011. ما حدث، إلى تاريخ اليوم ، في حكومة ذات مركزية عالية هو إسناد السلطة والمسؤولية إلى المستوى البلدي خلال فترة تمتد على عدة سنوات. لكن لاتزال التشريعات المنظمة للعملية في طور النقاش بالمجلس. تأجّلت الانتخابات، التي كان من المفترض أن تجرى سنة 2016، عدة مرات لعدة أسباب فنيّة وسياسية. وأخيرا، من أجل حل اشكال تعدد التأجيلات و لضبط تاريخ محدد، قرر رئيس الجمهورية دعوة الناخبين إلى الإدلاء بأصواتهم يومي 29 أفريل 2018 بالنسبة للقوات المسلحة و 06 ماي 2018 بالنسبة للمواطنين.

الهدف: نظم المعهد الديمقراطي الوطني هذه الدورة من مجموعات التركيز في فيفري 2018. وقام المعهد الديمقراطي الوطني بدراسات نوعية في العديد من المدن التونسية منذ شهر مارس 2011 لتوفير معلومات موضوعية للقادة المدنيين والسياسيين حول مواقف المواطنين. ترمي هذه الدورة من البحوث والتي تعدّ التاسعة عشر إجمالا والثامنة بعد انتخابات 2014 إلى قياس تقييم الشعب لآداء البرلمان وأعضائه ومعرفة آرائهم حول المواضيع الهامة الراهنة و يهدف أيضا إلى معرفة مدى اطلاع المواطنين على مسار اللامركزية المزمع تطبيقها وتوقعاتهم حول الانتخابات البلدية والجهوية.

شاركت مجموعة من المواطنين في 12 مجموعة تركيز في الفترة الممتدة بين 7 و14 فيفري ليتبادلوا آراءهم حول المواضيع التالية:

- توجه البلاد والأولويات التي تؤثر في حياة المواطنين اليومية
- آداء البرلمان والوثوق به ومدى تنفيذه لمهامه الرئيسية
- كيفية حصول المواطنين على معلومات عن عمل البرلمان بما في ذلك استخدام الموقع الإلكتروني للبرلمان وحساب تويتر وصفحة الفيسبوك درجة وعي المواطنين بمسار اللامركزية وتوقعاتهم منه وتأثيره المتوقع في البلاد والجهات وفي حياتهم اليومية،
- ما إذا اعتبر البرلمان معنيا بالتحديات التي يواجهها كل من النساء والشباب، ما إذا شعر النساء والشباب بتمثيلهم داخل البرلمان من قبل النساء والشباب، ما هي القوانين التي ينبغي منحها الأولوية لمعالجة التحديات التي يواجهها كل من النساء والشباب التونسيين بشكل أفضل
- التوقعات والأولويات الملموسة بالنسبة للبلديات بشكل عام و الأفضليات في قائمة محددة من الصلاحيات المحتملة بالنسبة للمجالس المحلية
- الوعي بالانتخابات المحلية والبلدية ونوايا التصويت والعوائق ذات الصلة
- التأثير الملموس للاستقلالية المالية على المستوى المحلي
- وعي وتوقعات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات مراقبة الانتخابات المحلية
- المشاكل الاقتصادية والأمنية الكبرى ومشاكل الأمن التي تواجهها كل جهة

كلف المعهد الوطني الديمقراطي مؤسسة ELKA للاستشارات - وهي شركة دراسات في التسويق والرأي العام مقرّها في تونس - بتنظيم الدراسة في أربع ولايات. وأيضا تم التعاقد مع مجموعة كوروس للاستبيانات - وهي شركة كندية لسبر الآراء - للمساهمة في إعداد دليل النقاش ومن ثم تحليل المعطيات وتقرير نتائج البحوث.

بحوث مجموعة التركيز: مجموعات التركيز هي طريقة بحث تعتمد المقابلات المفتوحة الموجهة في إطار مجموعات يسيّر النقاشات بين أفرادها وسيط يتّبع توجيهات معدّة سلفا. ويتمثّل الهدف من أبحاث مجموعات التركيز في فهم مواقف وآراء وتجارب المستجوبين الذين يتم اختيارهم للمشاركة في هذه العملية. وتعتبر مجموعات التركيز مفيدة بشكل خاص في الحصول على فهم أكبر الدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء ردود أفعال المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، يمكّن هذا النوع من طرق البحث المستجوبين من تبادل الأفكار - وبذلك ينكشف فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء الآراء التي يعبرون عنها - والتي قد لا تظهر في المقابلات المتعمقة مع الأفراد أو في الدراسات الكمّيّة. وتدور مناقشات مجموعات التركيز بين عدد صغير من المشاركين يتراوح عادة بين 8 و12 فردا في المجموعة الواحدة. ومع ذلك، قد تكون المجموعات أصغر أو أكبر قليلا من العدد المثالي، حسب الوضعية. ومن خلال المناقشات المفتوحة الموجّهة، تمكّن مجموعات التركيز صانعي القرار من فهم الدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء آراء المشاركين. كما تمثل نتائج مجموعات التركيز صورة تعكس الآراء زمن إجراء البحث. لذلك فإنّ الاستنتاجات من هذا التقرير لا تمثل سوى الآراء المجمّعة في فترة إجراء الأبحاث أي أواخر شهر فيفري 2018.

يسعى البحث النوعي إلى تطوير الرؤية والتوجه عوض التركيز على الإجراءات القابلة للتنفيذ كميا. ونظرا لحجم العينة التي اشتغلنا عليها، فإن منهجيات الاختيار الخاصة التي تم استعمالها وأهداف الدراسة والعمل الذي قمنا به اثر النقاش يعد استكشافيا بطبعه. ليست النتائج، ولم تكن، موجهة ليقع إسقاطها الإحصائي على نطاق واسع من المواطنين. هذا النوع من الإسقاط هو المكسب التام للبحث النوعي.

المنهجية : قبل إجراء البحث، قام المعهد الديمقراطي الوطني بإعداد دليل حوار يعكس المحاور والأسئلة التي توصل لتحديدها بصفتها أولويات لشركائهم وحرفائهم المتعددين خلال عملهم اليومي في تونس. تم عقد مجموعة تركيز اختباريه بتاريخ فيفري، واستنادًا على هذه الدورة، تم تعديل مسودة دليل الاعتدال من أجل تحسين سير المناقشة والتأكد من إمكانية التطرق إلى المواضيع خلال جلسة تستغرق ساعتين. نظم المعهد الديمقراطي الوطني في الفترة الممتدة من 7 إلى 14 فيفري 2018، 12 مجموعة تركيز مع 117 مشارك من أربع مدن من مختلف أنحاء تونس والمتمثلة في: تونس الكبرى وبنزرت وباجة ومدنين. وللحصول على وجهات نظر شريحة واسعة من المجتمع التونسي، حدد المعهد الديمقراطي الوطني ثلاث مجموعات ديمغرافية لكل منطقة:

1 - مجموعة مختلطة من الشباب (تتراوح أعمارهم بين 21 - 34 سنة)
2 - مجموعة من النساء من سن 35 فما فوق
3 - مجموعة من الرجال من سن 35 فما فوق

وتضم كل مجموعة حوالي 10 مشاركا. أما التقسيم حسب الجنس فكان 52 بالمائة رجال و48 بالمائة نساء. وقد تم اختيار المشاركين وإعادة فرزهم لضمان التكافؤ بين الجنسين والتمثيلية لمختلف الجهات والخلفيات الاجتماعية و الاقتصادية ومستويات التعليم والمهن. يضم الملحق "أ" لهذا التقرير كل التفاصيل المتعلقة بالمشاركين.

مجموعة العمل والإعدادات اللوجستية : كلّف المعهد الديمقراطي الوطني "ELKA للإستشارات" بتنظيم الدراسة في أربع مدن من كامل أنحاء الجمهورية. درّب المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وELKA مواطنا تونسيا على تقنيات الاعتدال ليكون المشرف على سلسلة حلقات مجموعات التركيز واعتمدت اللهجة التونسية كلغة حوار في كافة المجموعات.

مواقع المجموعة : أجريت مجموعات التركيز الاثنتي عشر في هذا التقرير في أربعة مواقع في جميع أنحاء تونس: تونس الكبرى وبنزرت وباجة ومدنين (انظر الخريطة في هذا القسم). وكانت المواقع المختارة لهذه الدراسة مناطق حضرية أو شبه حضرية. اختيرت المناطق المستهدفة بناء على عدد السكان والثقل الاقتصادي والتموقع الجغرافي والميولات الانتخابية في انتخابات 2014.

- تم اختيار تونس الكبرى لأنها تشمل العاصمة وأكبر مدينة في تونس والمناطق المجاورة، وهي تعدّ المركز الوطني للمؤسسات العمومية والتجارية.
- تقع بنزرت على الساحل الشمالي للجمهورية التونسية وتعرف بالتنوع الاقتصادي بما في ذلك تعدد القواعد العسكرية والسياحة، على مدار السنة، والتصنيع.
- تقع باجة في الشمال الغربي للبلاد وتضم بعضا من الأراضي الخصبة بالجمهورية والتي لطالما ساهمت في ثراء المنتوج الفلاحي بالجهة. وبالرغم من هذا، يعتبر متساكني باجة من مستحقّي الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العديدة.
- تم اختيار مدنين، والتي تضم تسع معتمديات وتشمل أيضا أكبر جزيرة بالبلاد التونسية، كممثلة عن الولايات الجنوبية خلال دورة مجموعات التركيز هذه. وتعرف مدنين بموانئها والسياحة والصيد البحري والفلاحة.

وفي مختلف المناطق، تم اختيار أماكن مناسبة لإجراء جلسات المناقشة لضمان خصوصية المشاركين ومساحة كافية للمتابعة الحية من قبل موظفي المعهد الديمقراطي الوطني.

التأثير الخارجي : يتم في جميع الحالات بذل كل جهد ممكن لضمان عدم ممارسة أي تأثير غير مستوجب على المشاركين في المجموعات. لا يتم الإفصاح عن التوجيهات المعتمدة في إدارة النقاش في مجموعات التركيز للسلطات المحلية قبل انطلاق الدورات. لم تظهر هذه الدراسة أي حالة تكون فيها نتائج مجموعة واحدة أو أكثر مختلفة جذريا عن نتائج المجموعات الأخرى مما يعني أن أي تأثير محلي لم يكن له أي وقع على هذه الدراسة.

خريـــطة تـــونس

تحدد المناطق المختارة لهذه الموجة التابعة لمجموعات التركيز بعلامة " X".

الملخص التنفيذي

تقدم نتائج هذا التقرير فكرة حول الرّأي العام التونسي في أواخر فيفري 2018. ويلخّص هذا التقرير تقييم المستجوبين في مناقشات اثنتي عشر مجموعة تركيز تضمّ 117 مستجوب تونسي لأداء البرلمان والنواب وآرائهم حول أهم القضايا التي تواجهها البلاد (كالاقتصاد والفساد)، بالإضافة إلى مدى وعيهم وانتظاراتهم فيما يتعلق بالاستحقاقات القادمة والتي تشمل عملية إرساء اللامركزية والانتخابات البلدية. ويمكن الإطلاع على ملخص لأهم النتائج فيما سيأتي في هذا التقرير. أما النتائج الكاملة مصحوبة بمختارات مما تم اقتباسه عن المستجوبين فهي مفصلة في قسم النتائج الرئيسية من هذا التقرير.

أبدى التونسيون عدم رضاهم على التوجه الذي تعتمده البلاد. كان هذا الشعور متساوياً بين الشباب والكهول رغم التفاوت الذي بدى بين الرجال مقارنة بالنساء أو الشبابتعتبر هذه الفئة أن البلاد تسير في الطريق الصحيح . من المنظور الجهوي، كان الشعورالإنطباع حول اتجاه البلد أكثر إيجابية في تونس الكبرى وفي مدنين مقارنة ببنزرت وباجة بشكل طفيف.

اعترف بعض المستجوبين بأن الأمور تسير في "الاتجاه الصحيح". كان التفاؤل مدعومًا في الغالب من خلال: 1) التحسينات المتصورة في حرية التعبير، 2) تمثل تونس ديمقراطية جديدة نسبياً ومن المتوقع االمرور بمرحلة تعديل، و 3) من خلال الانتخابات البلدية القادمة. كما شعر البعض بتحسن الاقتصاد أو انه يسير على ما يرام.

يمثل الموضوعان الرئيسيان الأكثر شيوعًا عند طلب تحديد ما يسير في الإتجاه الخاطئ، في الوضع الاقتصادي للتونسيين والفساد.

- وافق جميع المستجوبين تقريبًا على أن البطالة والتضخم يمثلان تحديات كبيرة في تونس اليوم. شعر المستجوبين الأصغر سناً بالإحباط لعدم قدرتهم على العمل بعد التخرج ووصفت النساء الصعوبات التي يواجهها أطفالهن بعد التخرج. بالإضافة إلى ذلك، شعر المستجوبين بالإحباط من استمرار ارتفاع الأسعار.
أشار العديد من المستجوبين إلى الفساد كمثال أولي عن سبب شعورهم بسير تونس في الاتجاه الخاطئ. يركز المستجوبين في الغالب على الفساد في الإدارة العمومية وفي ممارسات التوظيف.
تم تخصيص جزء كبير من كل دورة لقياس إنطباع المستجوبين تجاه البرلمان وأعضائه. تم حث المستجوبين، تحديدا، على مناقشة كيفية أداء برلمانهم لأدواره الرئيسية الثلاثة.
- لم يصدق أغلب المستجوبين أن البرلمان يؤدي دوره حول تمرير القوانين، أو بشكل أدق، شعروا أنهم لا يمررون القوانين الصحيحة. بشكل عام، شعر المستجوبون بوجود نوعين من القوانين التي يتم تمريرها: القوانين التي تخدم الطبقة العليا والبرلمانيين فقط (قوانين زيادة الأجور مثلا)، والقوانين التي لا تعالج الاحتياجات الاقتصادية الفورية للتونسيين. حيث أشارت جميع المجموعات تقريباً إلى قانون المالية الأخير والذي يعتبر، على نطاق واسع، غير منصف للطبقة الوسطى، نظرا لارتفاع الضرائب غير المناسبة والمحبطة، فهو لا يساعد الوضع المالي للتونسيين و يعتبر الكثير منهم أن هذا القانون يزيد من رداءة الأوضاع.

- واجه المستجوبون صعوبة في العثور على أمثلة أو تذكر الإنجازات في مجال مراقبة الحكومة. و غالبا ما يعتبر البرلمان فاشلا في هذا الدور لعدم شعور المستجوبين بحدوث أي تحسن في الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية للبلد. في حال وجود رقابة، شعر المستجوبون بنقص في كيفية تفعيلها وكانت تعتبر متحيزة وغير منطقية.
وأخيرًا، استمر المستجوبون في التعبير عن صوتهم ونقدهم بشكل خاص لمدى ضعف اعتقادهم بتمثيلهم من قبل مسؤوليهم المنتخبين، ويتصاعد هذا الشعور بسبب غياب الاتصال أو حضور النواب في دوائرهم الانتخابية ومن خلال اعتقاد متصاعد بأن نوابهم بالبرلمان يستخدمون مناصبهم لصالحهم أو لصالح حزبهم. باعتراف الجميع، لم يشمل هذا الوضع جميع النواب بل أغلبيتهم.

هناك اتفاق شبه جماعي حول النقص في مستوى ثقة المواطنين في برلمانهم. في الواقع، انقطع الكثير منهم بالكامل. أدى هذا التحول في الثقة أيضًا إلى خلق فجوة ثقة كبيرة بين المواطنين وأعضاء البرلمان، وبين المواطنين والبرلمان كمؤسسة. شعر العديد من المستجوبين أن أفضل طريقة يمكن للبرلمان من خلالها استعادة ثقة المواطنين هي تنفيذ القوانين المصادق عليها والتركيز على ما هو مهم للتونسيين والتعامل مع المواطنين.

هناك اتفاق شبه جماعي حول النقص في مستوى ثقة المواطنين في برلمانهم. في الواقع، انقطع الكثير منهم بالكامل. أدى هذا التحول في الثقة أيضًا إلى خلق فجوة ثقة كبيرة بين المواطنين وأعضاء البرلمان، وبين المواطنين والبرلمان كمؤسسة. شعر العديد من المستجوبين أن أفضل طريقة يمكن للبرلمان من خلالها استعادة ثقة المواطنين هي تنفيذ القوانين المصادق عليها والتركيز على ما هو مهم للتونسيين والتعامل مع المواطنين.

هناك اتفاق شبه جماعي حول النقص في مستوى ثقة المواطنين في برلمانهم. في الواقع، انقطع الكثير منهم بالكامل. أدى هذا التحول في الثقة أيضًا إلى خلق فجوة ثقة كبيرة بين المواطنين وأعضاء البرلمان، وبين المواطنين والبرلمان كمؤسسة. شعر العديد من المستجوبين أن أفضل طريقة يمكن للبرلمان من خلالها استعادة ثقة المواطنين هي تنفيذ القوانين المصادق عليها والتركيز على ما هو مهم للتونسيين والتعامل مع المواطنين.إذا صادف المستجوبين أخبار عن البرلمان، فمن المرجح أن يكون شيئاً رأوه في التلفاز أو على شبكة الإنترنت أو على صفحة الأخبار بموقع فيسبوك. تستخدم قلة من المستجوبين المذياع بصفة نادرة، كذلك تستخدم المجلات والصحف المطبوعة بصفة نادرة. لم يكن موقع البرلمان الرسمي صفحته على الفيسبوك معروفان جيداً، حتى وان تم الإعلان عنهما، فلن يمثل ذلك وجهة جد جذابة لأن المستجوبين لا يشعرون بحصولهم على الحقيقة الكاملة أو بسبب انقطاعهم الشديد عن السياسيين والبرلمان.

في الجلسات المنعقدة حصرياً مع النساء، طُلب من المستجيبات التعبير عن مشاعرهن تجاه النساء والبرلمان. شملت النتائج الرئيسية من هذه الجلسات :

- اختلفت المشاركات حول مدى اهتمام البرلمان بالتحديات التي تواجهها النساء.
- بينما كان البعض راضٍ عن البرامج والقوانين التي وضعت لدعم حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع والدفاع عنها، شعر البعض أن التنفيذ كان ضعيفا أو أن البرلمان لم يركز على الأولويات الصحيحة.
- يوجد وعي مقبول لبعض القوانين البارزة والتي تم طرحها مؤخراً، بما في ذلك: قانون مكافحة العنف ضد المرأة، القانون المتعلق بالزواج من غير المسلمين وقانون الميراث وقانون المساواة بين الرجال والنساء.
- كانت للنساء مشاعر مختلطة حول تمثيلهن من قبل العنصر النسائي المنتخب. تحدد عدد قليل من البرلمانيات لاختلافهن عن الأخريات من حيث تمثيل النساء بشكل عام.
- أوضح معظمهن أن أحد أسباب عدم شعورهن بالتمثيل بشكل جيد من قبل البرلمانيات هو أن هؤلاء لسن في تواصل مباشر مع النساء ولا تركزن على المشاكل الحقيقية التي تواجهها النساء في تونس مثل التشغيل أو الحقوق الاقتصادية.

في الدورات المنعقدة حصريا مع الشباب، طُلب من المستجوبين التجرد من المشاعر حول الشباب والبرلمان. شملت النتائج الرئيسية من هذه الممارسة:

- شعر الشباب أن البرلمان غير معني بالتحديات التي يواجهونها وأنهم لا يشعرون بالتمثيل من قبل أعضاء البرلمان الشبان، وعلاوة على ذلك، لا يعرف الشباب أي نائب من جيلهم.
- شعر الشباب أن عمرهم الديمغرافي ممثل بنسبة ضئيلة في مجلس نواب الشعب و لم يشعروا بفهم النواب لاحتياجات وأولويات الشباب التونسي بشكل عام، وعلى غرار ما يقوله كل التونسيون الآخرون، شعر الشباب بعدم
- تواصل النواب معهم من أجل مناقشة مشاكلهم ، خاصة فيما يتعلق بالشغل.

لم يكن الوعي كبيرا بأي قانون يتم تمريره لمساعدة الشباب على مدى السنوات القليلة المنقضية. ذكر القليل عقد الكرامة وقانون المخدرات وقانون لإيجاد شغل لشباب من أسر فقيرة. في نهاية الأمر، لم يشعر المستجوبون من الشباب بمساعدة أي من هذه القوانين.

وكما ذكر في مقدمة هذا التقرير، تمثل الانتخابات المحلية الخطوة التالية لتونس نحو الحوكمة المنتخَبة والتمثيلية على جميع المستويات.

- سمع معظم المستجوبون عن الانتخابات المقبلة، ولكن لوحظ قدر كبير من الارتباك وعدم اليقين حول تاريخ التصويت (6 ماي).
- يعلم معظم المواطنين البلدية التي ينتمون إليها.
- الإلمام بمصطلح اللامركزية أو مفهومها كان ضئيلا جدا.
- يتوقع المستجوبون أن تجد الانتخابات البلدية حلولا فورية وفعالة لمشاكلهم الجهوية بما في ذلك النظافة والتلوث، كما يتوقعون الحصول على أكبر عدد من الخدمات الجهوية التي تطلبت في السابق موافقة أو الانتقال إلى العاصمة.
- للتعرف على المرشحين المحليين وقوائمهم، يفضل المستجوبون التحدث مع المرشحين مباشرة على وجه الخصوص. كما اقترحوا على المرشحين استخدام وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت (مواقع الأحزاب مثلا) أو تعليق الملصقات على الجدران العامة أو في البلدية وتوزيع الكتيبات.

اعتزم حوالي نصف المستجوبين التصويت في الانتخابات المحلية ولكن كان الاهتمام أقل بشكل ملحوظ بين الشباب. يشكل انعدام الإيمان أو الثقة في السياسيين بشكل عام والشعور الشديد بأن التصويت لن يؤثر على مسار البلاد العائق الرئيسي أمام التصويت. رغم شعور البعض بعدم إمكانية إقناعهم بالتصويت، يؤمن البعض الآخر بهذه الإمكانية إذا اكتشفوا المزيد عن المرشحين، إذا ساهم المرشحون الشباب في الانتخابات، إذا بدأت البلاد في التحرك في اتجاه أفضل أو إذا تواصل المرشحون مع المواطنين في بلديتهم.

طُلب من جميع المستجوبين تخيل ترشحهم للانتخابات البلدية المقبلة وأن يكتبوا الأولويات الثلاث التي سيعالجونها لجلب الناخبين. إحدى الأولويات التي برزت بين الأولويات الأخرى كانت الرغبة في النظافة ووضع المزيد من حاويات القمامة. وعقب ذلك تحسين البنية التحتية والتشغيل وجودة الخدمات العامة والإدارة العمومية.

تم عرض قائمة بالأولويات المحتملة على المستجوبين وطُلب منهم تحديد الأولويات الثلاثة الذين يعتبرونها الأكثر أهمية في بلديتهم. برزت أحد الأولويات على البقية: بناء وصيانة الطرق والأرصفة والحدائق والمتنزهات ودور الحضانة، فضلا عن المباني الملحقة والخدمات التي تقع على عاتق البلدية وعقب ذلك جمع النفايات المنزلية و من ثمة إنشاء نظم التصرف في مياه الأمطار.
اتفق المستجوبون على أهمية الفصول المذكورة بالرغم من عدم اقتناع البعض بأن بلديتهم تمتلك المهارات أو الميزانية لتولي جميع الصلاحيات. كما شعرت أقلية منهم بافتقار هذه الاولويات إلى بعض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.
وفقًا لقانون "الجماعات" المحلية الجاري مناقشته في البرلمان، سيحظى المستوى المحلي باستقلال مالي معين و ستكون له السلطة في اختيار كيفية إنفاق الأموال في الجهة.

- كانت الرقابة تمثل الدور الذي يشعر به المواطنون أكثر من غيرهم في المساعدة على تطبيق اللامركزية. كما شعروا بأن الشفافية والوصول إلى المعلومات وإشراك المواطنين كلها من المتطلبات الأساسية للتنفيذ الناجح للامركزية.
- اعتقد أغلب المستجوبون أن السلطات المركزية ستظل بحاجة إلى الرقابة على ما يحدث في البلديات للتأكد من سلاسة سيرها ووجود نوع من التنسيق والتوجيه والرقابة الوطنية.

لم يكن المستجوبون على علم كاف بمختلف أنواع المنظمات التي تعمل من أجل ضمان مصداقية وشفافية الانتخابات في تونس. مثلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات واحدة من أكثر المنظمات الجديرة بالذكر ولكن الآراء كانت متنوعة للغاية من حيث جدارتها بالثقة أم لا. لم يعلم الكثيرمنهم بوجود منظمات أخرى تعمل على مراقبة الانتخابات المحلية .

وأخيراً، طُلب من المستجوبين تحديد أكبر المشاكل الاقتصادية والأمنية والمتعلقة بالفساد التي تواجهها جهاتهم في الوقت الراهن:

- مثل الاقتصاد الموضوع الذي حرص على مناقشته جميع المستجوبين . حيث تشمل التحديات الاقتصادية الأكثر شيوعا منها التضخم والبطالة.
- تعد الرشوة من أكثر أشكال الفساد شيوعاً في جميع الجهات حيث لوحظ الفساد في ممارسات التشغيل والإدارة العامة على رأس القائمة.
- لم يجمع كل المستجوبون على وجود مشاكل أمنية في جهاتهم. من المرجح أن لا يشعر متساكني باجة ومدنين بوجود مشاكل أمنية كبيرة. ورأى المستجوبون أن الشرطة ذاتها تمثل مصدر قلق تليها عمليات السطو واستخدام المخدرات والإدمان.

النتائج الرئيسية

تقيم هذه الدراسة آراء المواطنين التونسيين حول الوضع الذي تواجهه البلاد بعد ما يقارب السنتين من تنصيب الرئيس والبرلمان وبعد ست سنوات من الثورة. وقد أجرى المعهد الديمقراطي الوطني NDI اثنتي عشرة مجموعة تركيز تضم 123 مستجوب من جميع أنحاء تونس في أواخر شهر فيفري 2017. والنتائج المستمدة من تعليقات المستجوبين مفصلة كما يلي:

I. التوجه الوطني:

لم يكن التّونسيّون راضين عن المسار الذي تنحوه بلادهم. فقد تشاطر أغلب التونسيين الرأي بأنّ بلادهم تسير في الاتجاه الخطأ وهو شعور يتقاسمه الشّباب والكهول بالتساوي. و لقد كان الرّجال أكثر ترجيحا لاعتبار أنّ البلاد تسير في الاتّجاه الصّحيح مقارنة بالنّساء والشباب. وأمّا من منظور جهويّ، فإنّ الآراء حول مسار البلاد بدت أكثر إيجابيّة بعض الشيء في تونس الكبرى ومدنين مقارنة ببنزرت وباجة.

ما الذي يسير بشكل جيد؟

لقد سئل المجيبون، تحديدا، عمّا إذا كان هناك شيء في تونس يسير على النّحو الصّحيح. و على غرار ما لوحظ أثناء الجولات القليلة الماضية التي أجرتها مجموعة التّركيز، فإنّ المشاركين جنحوا إلى التّركيز على السلبيات ولم يهتمّوا بالمظاهر الإيجابيّة إلاّ بعد تحفيزهم و توجيههم إليها. و لقد اعترف بعض المستطلعين بأنّ الأمور تسير في الطريق الصحيح شرط تحلّي التّونسيّين بالصّبر و بدأ بعضهم متفائلا إذ عبّروا عن رضاهم عن الأوضاع الاقتصاديّة التي تسير نحو التّحسّن. و عموما، قام المشاركون بالخوض في ما يلي:

- **حرية التعبير** - لقد أجمع المستجوبون على أنّهم شهدوا تحسّنا في قدرتهم لا على تبنّي وجهات النّظر فحسب، وإنّما أيضا على التّعبير عنها.و على غرار ما تم التعبير عنه خلال الجولات السابقة من أبحاث مجموعة التركيز، نجد أنّ هؤلاء المستطلعين قد اتّفقوا على أنّ حريّة التّعبير هي واحدة من أهمّ المكاسب التي حقّقتها الثّورة إذ أصبح بإمكانهم التّعبير بحريّة ودون قيود إضافة إلى القدرة على النّقد الصّريح.

● **أسس الدّيمقراطيّة** - أقرّ بعض المشاركين بأنّ الدّولة التي خاضت تجربة "الثّورة" حديثًا تحتاج إلى بعض الوقت للتكيف و التأقلم. ولقد اعتبروا أن اللّبنات الأولى للدّيمقراطيّة قد تمّ ترسيخها. وبذلك، فإنّ هناك نوعا من التّقدير لما اجتازته البلاد التّونسيّة من تحدّيات ولما خضعت إليه من تغييرات لم تكن بالهيّنة. فهي ستمرّ بأوقات عصبية وبتحدّيات صعبة كي تتمكّن من التّكيّف مع الأنظمة الجديدة. و من جهة أخرى، وجد بعض المستطلعين العزاء في أنّ الأوضاع في تونس تبدو أحسن ممّا هي عليه في بعض البلدان المجاورة مثل سوريا ومصر. و رأت قلّة منهم أنّ الانتخابات البلديّة القادمة تمثّل بصيصا من الأمل (وهذا ما سنخوض فيه في ما يلي من التّقرير).

«الفساد. فما لوبي، تحالف بين السياسيين والاعلام. لثنين يخدموا في بعضهم وعندهم مصالح مشتركة. السياسيين يخدموا في الاعلام والاعلام يخدم في رجال الأعمال. لكلها حلقة مفرغة» (رجل، قابس، 61، طبيب)

موش ساهل يصير تغيير بعد الثورة. الأمور لازمها تاخو وقت باش تتبدل. كي تشوف المؤشرات تلقاها خايبة ياسر أما الأمور ماشية و تتحسن بشوية بشوية."(رجل، تونس، 37 سنة، موظف عمومي)

ثمّة برشا مؤشرات وعلامات تخلّيني نقول ألي تونس ماشية و تتحسن و منها السياحة. و لازمنا زادا نحطو في عين الاعتبار أنا خرجنا توّة من الثورة هذاكا علاه حاجة عادية تكون الأمور مهينة و رزينة."(رجل، باجة، 34 سنة، موظّف)

باش نقيمو ألي صاير لازمنا نشوفو الماضي والحاضر. و كان باش نحكو على الاقتصاد بشكل عام راهي الأمور قبل كانت أتعس و توّة ماشي و تتحسن." (رجل، مدنين، 53 سنة، ضابط شرطة)

ما الذّي يسير في الطريق الخطأ ؟

بينما لاقى المجيبون جملة من الصّعوبات أثناء تحديدهم الجوانب الإيجابية للحياة في تونس في هذه الأيام، فإن العكس هو الصّحيح عندما تحدّثوا عن الأمور التّي تسير في الطريق الخطأ.

و كان الموضوعان الرئيسيان الأكثر شيوعا و ثباتا، وعندما طلب منهم تحديد مواطن الخلل، كانت إجابتهم حول الرفاهية الاقتصادية للتونسيين والفساد. و بالتالي كان هذان الموضوعان المقياسين الرئيسيين اللذين يوظفهما المشاركون للتقييم أو الحكم على نجاح كلّ من البلاد والبرلمان من عدمه.

و لقد أبدى المستطلعون إحباطهم وخيبة أملهم عند مناقشة هذين الموضوعين اللّذين أثيرا من طرف الرّجال و النّساء و الصّغار و الكبار على حدّ سواء و بغض النظر عن الجهات التّي ينتمون إليها.

● **الرفاهية الاقتصادية للتونسيين**: أجمع جميع المستطلعين تقريبا على اعتبار أن البطالة والتضخم يمثلان تحديين كبيرين. و لقد أبدى المشاركون الأصغر سنا إحباطهم لعدم قدرتهم على إيجاد وظيفة بعد التخرج أو، في أسوأ الحالات، لعدم إيجادهم وظيفة تتلاءم مع أوراق اعتمادهم وتكوينهم الأكاديمي. حيث بيّن البعض منهم أنهم يدرسون فقط لمجرد الدراسة وأنها لن تؤدي إلى أية نتيجة مجدية في النهاية. كما أبرزت العديد من النساء الأكبر سنّا الصعوبات التي يواجهها أبناؤهنّ بعد التخرج. وألقى بعضهم باللوم على النظام التعليمي في تونس بسبب الصعوبات التي يواجهها المتخرجون الجدد بينما لام بعضهم الفساد، في حين اعتقد آخرون أنه لا توجد وظائف كافية متاحة ببساطة. وأقرّ المجيبون بأنهم يسافرون خارج مناطقهم وفي بعض الأحيان خارج البلاد للعثور على عمل و هذا الأمر ينطبق على أصدقائهم و أسرهم.

"أولادي الكلهم تخرجو في عام 2011 و لتوّة ما زالوا ما لقاوش خدمة."(امرأة، باجة، 65 سنة، ربة بيت)"

"التعليمنا ماشي و يخياب و المتخرج اليوم معندوش كفاءة و مهارات. و العرف ما يساعدوش يوظف ناس معندهمش مستوى تعليم باهي. ما فالحين كان يزيدو في الاختصاصات اللّي تشتت انتباه الطالب و تخليه ما يتكونش بالباهي خاطرها ما زالت اختصاصات جديدة. "(امرأة، بنزرت، 26 سنة، محاسبة)"

مثّل التضخم موضوعا مشتركا للعديد من حلقات مجموعات التركيز أيضا.و أعرب المجيبون عن خيبة أملهم من استمرار ارتفاع الأسعار. فالتضخم و نقص مواطن الشغل وعدم قدرة المرتبات على مواكبة ارتفاع الأسعار عوامل خلقت وضعا صعبا للغاية لدى الكثير من التونسيين. و لئن كانت هذه الأزمة عامة و تشمل جميع التونسيين بغض النظر عن جنسهم أو سنهم أو جهاتهم، فإنّ صوت النساء كان الأعلى و الأقوى خاصّة عندما يقمن بالمقارنة بين ما كنّ ينفقنه في محلّ البقالة أو السوق بالأمس و ما أصبحن ينفقنه اليوم.

«العيشة غلات . ولّينا بالسيف انجمو نزبيو صغارنا باللّي عندنا. كل شي ولّا مكلف وغالي علّخر. "(امرأة، باجة، 42 سنة، سيدة أعمال)

«اما ثمّة حتى علامة على التحسن. المعيشة ولات كلفتها عالية ياسر و أي شي مستورد غالي علّخر والعملة الصعبة غلات ياسر ع الدينار و حتى كي تخطط باش تبدى مشروعك الخاص لازمك علاقات. معادش تنجم تعيش في تونس . "(رجل، بنزرت، 22 سنة، طباخ)

«مشكلتي هي كيفاه ولات المعيشة غالية والشهرية ما تزيّش.الطبقة الوسطى معادش خالطة تعيش فما بالك العايلات الفقيرة. كان بدينا بتحسين اقتصاد البلاد توّة الوضع السياسي يتحسّن وحدو."(امرأة، تونس، 37 سنة، تقنية)

● **الفساد** - أشار العديد من المستطلعين إلى طبيعة الفساد وامتداده باعتباره السبب الرئيسي الذي جعلهم يعتقدون أن تونس تسير في الاتجاه الخطأ. و لقد ركز معظمهم على الفساد في الإدارة العموميّة والفساد في الإنتدابات في كل من القطاعين العام والخاص حيث تتحكم المحسوبية والرشاوى في تعيين الموظفين عوضا عن الخبرة والمؤهلات.

و عند مناقشة الاتجاه العام للبلاد، برزت بعض المواضيع الفرعية الأخرى المشتركة من الجلسات. وترتبط هذه المواضيع الفرعية بالمواضيع الأوسع من قبيل "الاقتصاد" و "البطالة" وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة. فعلى سبيل المثال، أوضح عدد قليل من المستطلعين آراؤهم أن البلاد تفتقر إلى القيادة السياسية والاقتصادية وأنه لا وجود لأية خطة شاملة لدفع البلاد و الاقتصاد إلى الأمام. و بيّن كثيرون منهم أنه لا وجود لرؤية شاملة لأنّ البرلمانيين مهتمين بتعزيز مصالحهم و مواقعهم الشخصية أكثر من اهتمامهم بتمثيل ناخبيهم والتعامل مع الاحتياجات العاجلة للمواطن التونسي العادي.
كذلك، سجّل أحد المشاركين أو اثنان منهم العوامل التالية التي تفسر سبب شعورهم بأن البلاد تسير في الاتجاه الخطأ:

- المسائل المتعلّقة بالنظام التعليمي والإصلاحات الأخيرة.
- ضعف نظام الرعاية الصحية.
- حدوث تحوّل في قيم التونسيين: شعر البعض بأن التونسيين أصبحوا أكثر تقوقعا على أنفسهم و أكثر أنانيّة وأقل اهتماما بمشاكل الآخرين و هذا يعود في جزء منه إلى ارتفاع معدلات الفساد في البلاد.
- تراجع الثقة في الديمقراطية بشكل عام و في النظام البرلماني على وجه التحديد.
- انعدام الأمن والسلامة العامة و ارتفاع معدلات الجريمة والسرقة والرشوة.

"ما نجموش ننكرو إلي وضعيتنا خير ببرشا مقارنة بالبلدان إلي صارت فيها ثورة كيما سوريا وليبيا واليمن. تونس قاعدة تقدم في مجال الديمقراطية. هذي كلها حاجات باهية. قاعد نشوف النواب يتناقشو في البرلمان على حرية التعبير والإعلام. أما الحاجة الخايبة بالحقّ هو كيفاش ولات العيشة غالية.أنا كمواطن ما يقلقنيش ألّي يناقشو فيه في البرلمان،أنا لي يقلقني هو كيفاش ندفع حقّ كرايا و ماكلتي و كيفاش نكوّن عايلة و نعمل صغار. البارح نقرا ألّي عنّا ديون ب 63 ٪. أنا كي نشوف هذايا نسأل روحي وين مشات الفلوس هذي الكل؟ و كان حبيت نعمل مشروع راهو ماثماش دعم مالي من الحكومة." (رجل، تونس، 28 سنة، عاطل عن العمل)"

"كي تشوف عضو في مجلس النواب ولّا رئيس يخلصو 30 مليون و شاب ما ياخو كان 200 دينار و معندوش خدمة بالطبيعة باش تحس بالظّلم .هوما ما يدافعوش علينا و ما يهمهمش فينا." (رجل، باجة، 21 سنة، عاطل عن العمل)"

"علاش عملنا الثورة أحنا بالأساس؟ ماهو على خاطر السياسيين والحاكم وقتها ما كانوش يعجبو.ما كناش فرحانين بالاقتصاد والسياسة. المناطق الريفية كانت تاعبة والاقتصاد كان طايح. و بعد الثورة الحاجة الوحيدة الباهية هي الديمقراطية والحرية. أنا بصراحة عندي برشا تساؤلات.كيفاش ما ينجموش يحلّو حتّى معمل واحد برك باش يوفرو خدم ؟ الحكومة الجديدة ماهيش تخدم بالباهي خاطرهم يعملو في ٪70 غالط و ٪30 صحيح." (رجل، مدنين، 53 سنة، مدير)"

"ثمّة برشا فساد والتعليم ماشي للهاوية و العيشة غلات و الأمن معادش و ثمة برشا مجرمة. معادش نعيشو كيما كنا متعودين." (امرأة، مدنين، 44 سنة، مدربة)"

II. البرلمان

خصّص قسم كبير من كل جلسة لقياس إنطباع المشاركين إزاء البرلمان وأعضائه. فبعد مناقشتنا الاتجاه الذي تسلكه البلاد، كان هذا الموضوع وثيق الصلة نظرا لأن العديد من المستطلعة آراؤهم بيّنوا أنّ بعض مناحي البرلمان و بعض أعضائه مثّلوا جزءا من بين أشياء كثيرة تسير في الاتجاه الخاطئ.

و تمّ تحفيز المشاركين لمناقشة مدى قدرة برلمانهم على أداء أدواره الرئيسية الثلاثة على وجه التحديد. و تعكس الإفادات التالية المواقف من كل دور رئيسي من هذه الأدوار :

سنّ القوانين	ساد اعتقاد بين المستطلعين مفاده أن البرلمان لم يؤدّ دوره في إصدار القوانين كما ينبغي حيث لم يتمكّن الكثير منهم من تسمية أي قانون تم تمريره مؤخرا.وعند شرح تقييمهم، لوحظ أنّ معظم المستطلعين قد أدركوا أن البرلمان يقوم في الواقع بسنّ عدّة قوانين. و لكنّهم لم يعتقدوا أن أعضاءه كانوا يمررون القوانين الصحيحة و المناسبة. و من ثمّ، فقد تحصلوا على درجة ضعيفة على هذا الدور. و لقد اغتنم المستطلعون هذه الفرصة لتقييم بعض القوانين المعروفة: - ذكرت جميع المجموعات تقريبا قانون المالية الجديد باعتباره إحدى القوانين التي كانوا على علم بها. و الملاحظ أنّ أغالبية المشاركين الذين كانوا على دراية بهذا القانون غير راضين عنه. واعتقدوا أنه كان ينبغي على النواب أن يتشاوروا أكثر مع الشعب. فقد نظروا إلى هذا القانون على أنّه ظالم للطبقة الوسطى و غير منصف لها و اعتبروا الزيادة في الضرائب سيئة التوقيت ومحبطة. و لم يكن هناك قانون يحسّن الوضع المالي للتونسيين و لذلك ذهب الكثيرون إلى أنّ هذا القانون يزيد الوضع سوءا... - ذكرت العديد من القوانين الأخرى ولكن كان لدى المشاركين الكلام القليل فيها. وقد اعتبر بعضهم أنّ المرأة أصبحت الآن في مكانة أعلى من الرجل بعد هذه القوانين الجديدة التي تم إصدارها. و استدلّ هؤلاء بالقانون المتعلق بالعنف ضد المرأة والقانون المتعلق بالسماح للمرأة بالزواج من غير المسلم وقانون الميراث. - كان قانون مكافحة الفساد وقانون المصالحة وقانون المخدرات من بين بعض القوانين الأخرى المذكورة. عموما، أحسّ المشاركون بوجود نوعين من القوانين التّي يتم تمريرها.أوّلهما: تلك القوانين التي أفادت الطبقة العليا والبرلمانيين فقط (مثلا: قوانين زيادة أجورالنواب). و ثانيهما: تلك القوانين التي لا تعالج الاحتياجات الاقتصادية الفورية والعاجلة للتونسيين. ولئن لم يعارض أحد منهم القوانين ذات التوجه الاجتماعي، إلا أنهم عدّوا هذه القوانين أقل أهمية بكثير من القوانين ذات التوجهات الاقتصادية. الاقتصادية.

	"نتذكر برشا حاجات. خلّاو النساء أقوى من الرجال. حتّى متساوين لا. المرا اليوم أقوى من الراجل. رجل، بنزرت، 30 سنة، عامل يومي)" " لازم يكون ثمّة قانون يحمي الاقتصاد، اليوم بركا خرج قانون على الضرائب. في رأيي مثماش قانون يحمي الاقتصاد و يخليه مستقرّ ". (رجل، تونس، 63 سنة، متقاعد)" "الحقيقة ما نتذكّر حتى قانون يصلح. (امرأة، مدنين، 40 سنة، صاحبة مشروع)"
مراقبة الحكومة	لم يعتقد المستطلعون أن البرلمان كان يؤدي دوره في الإشراف على الحكومة و مراقبتها على النحو اللازم. و أشارت الإفادات إلى أربعة تصورات أساسية حول أداء البرلمان لهذا الدور: - لم ير المشاركون نتائج ملموسة أو تحسنا في الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي للبلاد و هو ما يعني أن الحكومة لا تؤدي مهامها كما يجب. و بالتالي، خلص المستطلعون إلى أنه لا يوجد إشراف برلماني على الحكومة. - هناك عدم ثبات في كيفية قيام البرلمان بهذا الدور. و قد سمع قلّة منهم عن بعض الوزراء الذين تمّ استجوابهم. لكنهم لم يعتقدوا أن هذا الأمر يقع بانتظام و على النّحو اللاّزم و أن هذه الاستجوابات كانت مفصلة و دقيقة كما ينبغي. - اعتقد البعض أن هذا الإشراف ليس موضوعيّا تماما وغير متحيز حيث قالوا بوجود مصالح مشتركة تجمع بين النواب والوزراء ما يعني أنه إذا حدث خطأ ما، فإنهم سوف يحمون بعضهم البعض بدلا من العقاب و المساءلة. - وأخيرا، أفاد البعض بأن هذا الدور عديم الشأن. فالاستجوابات الوزارية كانت في الغالب إجراءات "دون أنياب" لا تؤدي إلى تغيير ملموس. وكما كان الحال عليه في الجولات السابقة من مجموعات التركيز، واجه المستطلعون صعوبات في العثور على أمثلة أو تذكر إنجازات في هذا المجال. و لقد شددوا على دور الرقابة التي يجب أن يقوم بها البرلمان للحكومة معتبرين إياه مسؤولا عن جميع النتائج و معتقدين أنه إذا لم تكن الحكومة مواظبة و مستقيمة في أعمالها، فإن اللوم يلقى على كاهل البرلمان إلى حد كبير، إن لم يكن بالكامل.

	"إلّي قاعد نشوف فيه في البرلمان هو استجوابات شخصية. هوما ما يحققو مع المسؤولين و الوزراء كان إذا كان ثمة علاقة بمنافعهم الشخصية. ماهمش يحققو معاهم لمصلحة عامة الشعب." (رجل، تونس، 63 سنة، متقاعد)" "الحكومة مافيهاش كفاءات. ساعات تلقى وزراء ما عندهم حتى علاقة بوزاراتهم. ماهيش بلايصهم." (امرأة، بنزرت، 53 سنة، ربة بيت)" "او الله حتى كان ريت حاجة على الفايسبوك تابعة للبرلمان و السياسة، ما نركّزش. و في ما يخصّ مراقبة الحكومة، الحقيقة ما نتذكر شي." (امرأة، مدنين، 22 سنة، متكونة في تكنولوجيا المعلومات)"
تمثيل الشعب	واصل المجيبون تعبيرهم عن آرائهم منتقدين بشكل خاص ضعف تمثيلهم من قبل أولئك المسؤولين الذين انتخبوهم. و لقد تضخم هذا الشعور نتيجة انعدام التّواصل بين النوّاب و مواطني دوائرهم الانتخابية ومن خلال اعتقاد يترسخ شيئا فشيئا مفاده أن ممثّليهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مآربهم الشّخصية أو لمصلحة أحزابهم. و على غرار التعليقات التي تم سماعها خلال الجولات السابقة من مجموعات التركيز، أبرز المشاركون أن أعضاء مجلس نواب الشعب كانوا أكثر ظهورا و حرصا خلال الحملات الانتخابية بيد أنّهم تحوّلوا بعد ذلك إلى "أشباح" حسب تعبيرهم. إنّ التحديات المستمرة التي يواجهها عامة الناس من ناحية الصعوبات الاقتصادية والفساد جعلتهم يشعرون بأن النواب لم يحاولوا حل قضايا جهاتهم و ذلك على الرغم من أن معظمهم لم يتابع عن كثب أنشطة نائبيهم داخل قبّة البرلمان. و لقد كان بعض المشاركين مترددين في جعل هذا التعميم يشمل جميع أعضاء البرلمان. لذلك، بيّن عدد قليل منهم أن هناك نوابا يرقون إلى مستوى التطلعات مستندين في ذلك إلى إبراز سجلات حضورهم داخل قبّة البرلمان و إلى الزيارات التي قاموا بها إلى جهاتهم. و لكنّه نادرا ما ذكرت نماذج محددة يحتذى بها.

"إماهمش يمثلو في الشّعب.هوما قاعدين يخدمو في مصالحهم و مصالح الحكومة أكثر من الشعب." (رجل، تونس، 27 سنة، مدير)"

"الحقيقة ثمّة شكون يخدمو على رواحهم و عاملين مجهود كيف العضو اللّي يمثّل بنزرت اللّي حاضر في وسائل التواصل الاجتماعي و اللّي زار 27 مدرسة ابتدائية" (رجل ، بنزرت، 45 سنة، مدرب)"

"مانيش نرى في حتى واحد منهم يمثل في الشعب خاطر مافيهم حد يعرف شنوة صاير في مناطقهم و لا حتى في البلاد." (رجل، تونس، 63 سنة، متقاعد)"

لقد كان هناك شبه إجماع على أن مستوى ثقة المواطنين في البرلمان في تراجع. و في الواقع، انقطع كثيرون عن متابعة أشغال البرلمان بالكامل. و أدى هذا التحول إلى إحداث فجوة كبيرة في الثقة بين المواطنين وأعضاء مجلس نواب الشعب من جهة، وبين المواطنين والبرلمان كمؤسسة من جهة أخرى. و ساهمت العديد من العوامل في انتشار هذا الإحساس العام بالإحباط من البرلمان و هو أمر يتفق يتماشى مع الإفادات التي تم الحصول عليها في الجولات الأخيرة من فرق التركيز:

- يرى المجيبون أن النواب لم يركزوا على القضايا الحساسة و الجديرة بالاهتمام. إذ يسود شعورهم بأن القوانين التي يمررها النواب والجهود التي يبذلونها لا علاقة لها بأولويات المواطنين و لا بمصلحة الوطن ككل.
- اعتبر العديد من المشاركين أنّ دور البرلمان اقتصر على تمرير القوانين دون اتخاذ أية إجراءات أخرى.
- أعرب بعض المستطلعين عن خيبة أملهم إزاء معدل الغيابات لدى أعضاء البرلمان كما أشار بعضهم ساخرا ، إلى أن الحضور المهم يكون عند تصويتهم على رواتبهم أو عندما زارهم الرئيس الفرنسي ماكرون.
- أفاد المشاركون بأنه لم تكن هناك إنجازات من قبل البرلمان كما أكدوا وجود العديد من الوعود الجوفاء.

"و قتلي نراهم كيفاش ما عملو حتى شي باهي لحتى منطقة، حاجة عادية باش نتشائم ." (رجل، تونس، 54 سنة، متقاعد)"

"أعضاء البرلمان ما يمثلوش الشعب بالحقّ. ثمّة واحد سماهم الأشباح و عندو الحق خاطرهم يخلصو في الشهاري و هوما قاعدين في ديارهم." (امرأة، بنزرت، 38 سنة، مصففة شعر)"

ركز المستطلعون على كيفية استعادة البرلمان لثقتهم. فأبرز جلهم أن الطريقة المثلى للبرلمان للقيام بذلك تتمثّل في إصدار القوانين وتنفيذها فعليّا. و بالإضافة إلى ذلك، طلبوا من نوابهم التّركيز على ما يهم التونسيين نظرا لأنّهم لم يسنّوا أي قانون له تأثير ملموس وواضح في الأولويات العاجلة للتونسيين، إلى يومنا هذا. و مثّل التواصل مع المواطنين أمرا بالغ الأهمية حيث أكّد المشاركون على أنّ أعضاء البرلمان بحاجة إلى إشراك المواطنين أكثر مما يقومون به اليوم وهم بحاجة، أيضا، إلى الإصغاء إلى ما يعتقد المواطنون أنها القضايا الحقيقية.

"إن شاء الله ينقصو علينا مل الحديث و يركزو على الخدمة و لازمهم يكونوا أمناء و صادقين باش الناس يرجعو يصدقوهم. (امرأة، تونس، 55 سنة، ربة بيت)"

"لازم يفرقو بين مصالحهم الشخصية و مصالح عامة الشعب." (رجل، تونس، 54 سنة، متقاعد)"

"وعدونا ببرشا حاجات أما ما ثمة شي. نحبو نخدمو و نحبو نحسنو منطقتنا وبلادنا أما معناش الامكانيات ".
(رجل، مدنين، 28 سنة، عاطل عن العمل)"

"النواب لازمهم يسمعو إلّي يقولوه الناس و لازم العباد تعرفهم. منحبوش نشوفوهم كان في التلفزة. لازمهم يكونو واعين بمشاكلنا."(رجل، باجة، 39 سنة، عامل يومي)"

استعمال وسائل الإعلام لمتابعة البرلمان:

في مسعى لمعرفة المصادر الإعلامية التي يستخدمها التونسيون لمتابعة أشغال البرلمان، كشفت المناقشات أن فئة قليلة من التونسيين تسعى إلى متابعة عمل البرلمان بمبادرتها الشخصية. و حريّ بالذكر أن المتابعات تميل في غالبها إلى أن تكون سلبية لا ايجابيّة. و بعبارة أخرى، قد يلاحظ المتابعون عنوانا رئيسيا أثناء تصفّحهم الأخبار على الفايسبوك أو قد يبلغهم ذلك أثناء مشاهدة نشرة أخبار الساعة الثامنة مساء على التلفاز أو قد يسمعون ذلك عبر الراديو. ولكن ذكر عدد قليل منهم أنهم يبحثون عن هذه المعلومات خصيصا. و بين المشاركون أنهم لن يبادروا بإجراء أي بحث ما لم يسمعوا شيئا يجذب انتباههم. و إذا تمّ ذلك، فإنه يميل إلى أن يكون بحثا عبر الإنترنت باستخدام محركات البحث العامة أو من خلال النقر على الروابط الخاصة بخلاصة أخبارهم على الفايسبوك.

عموما، لم يبد الكثير من المشاركين رغبتهم في متابعة البرلمان من خلال وسائل الإعلام. و من بين الأسباب الأكثر شيوعا نذكر:

- رأى المشاركون أن تعليقات المحللين السياسيين والمراسلين الصحفيين سلبية للغاية. ففي جلسات قليلة، أكد هؤلاء أن وسائل الإعلام تتعمد بناء المشاعر السلبية حول أعمال البرلمان وتفرط في تعاملها مع ما يجري.
- اعتبر المجيبون أن الجلسات العامة غير مثيرة للاهتمام، خاصة و أن أعضاء البرلمان عادة ما يدخلون في سجالات و خصومات عقيمة.
- كانت الجلسات العامة التي يشاهدونها ضعيفة الحضور.
- تنقل قنوات التلفاز و وسائل الإعلام المختلفة روايات متناقضة و متضاربة لما يجري تحت قبة البرلمان ممّا يجعل من الصعب تمييز ما هو صحيح من ما هو باطل.
- هناك من كان مقتنعا بأنّه ثمّة مصادر إعلامية معيّنة متحيزة لأحزاب سياسية مّا و بالتالي فإنّ أخبارها لن تكون محايدة كما ينبغي أن تكون عليه.

و من زاوية استهلاك المواد الإعلامية، أشار المشاركون إلى أن التلفاز هو المصدر الأكثر شيوعا للحصول على معلومات متعلقة بعمل البرلمان. و كان في كل مجموعة عدد قليل من المشاركين الذين شاهدوا التلفاز بانتظام و ألمّوا بما يستجدّ به من أحداث من خلال البرامج الحوارية أو البرامج الإخبارية المجدولة بانتظام. وكانت القنوات الأكثر مشاهدة هي قناة "الحوار التونسي" و"الوطنية 2" و" نسمة" و"التّاسعة" و بدرجة أقلّ قناة "حنّبعل".

و تعتبر الإنترنت المصدر الثاني الأكثر شيوعا بعد التلفاز وخاصة الفيسبوك والصحف الإلكترونية. و استعملت قلّة من المشاركين محطّات الراديو و أبرزها إذاعة "موزاييك fm " باعتبارها المحطة الأكثر شهرة. أمّا المحطات الأخرى فهي : "شمس fm" و "إذاعة الشباب" و "إذاعة تطاوين" و "إذاعة الزيتونة".

ونادرا ما تستخدم المجلات والصحف المطبوعة مصادر قارّة للحصول على معلومات عن عمل البرلمان. و تعتبر جريدة "الشروق" أكثرها تداولا.

و لقد ذكر بعض المشاركين أنّهم زاروا الموقع الرسمي للبرلمان على الواب أو صفحته الرسمية على الفايسبوك، فقلّة أولئك الذين كانوا على علم بوجودها أصلا. و تجدر الإشارة إلى أنه حتى إذا ازداد الوعي يوما ما بمتابعة أعمال البرلمان، فإنه لن يكون للكثيرين اهتمام بمتابعته من خلال الواب أو الفايسبوك و ذلك إمّا لأنهم يعتقدون أنهم لن يحصلوا على الرواية الكاملة أو لأنهم يشعرون بخيبة أمل كبرى من السياسيين.

"ما يخلوكش تحب تشوفهم." (امرأة، مدنين، 40 سنة، صاحبة مشروع)"

"الكلنا كنا مهتمين و نتبعو الأخبار و قتلّي عملو البرلمان في لول و وقتلّي كانو يناقشو في قوانين جديدة. أما توّة معادش نتبّع فيهم خاطرني نحسهم يكذبو علينا ديما. "(امرأة، تونس ، 26 سنة، محاسبة)"

و عند إثارتهم، أشار المجيبون إلى بعض المواضيع التي يرغبون معرفتها من البرلمان. وشملت بعض هذه المواضيع ماهية خططهم للمستقبل و ما يقدمونه لبلدهم و إقليمهم و أخبارا عن المشاريع التي يعملون عليها.و في نهاية المطاف، أراد المشاركون إطلاعهم على ما يقوم به البرلمان تحديدا وكيف سيحسّن من مستوى معيشتهم. فهم يريدون من البرلمان أن يكون شفافا و صريحا ولا يخفي تفاصيل مهمة و خطيرة.

"نحبو نعرفو حاجات عندها علاقة بالمصلحة العامّة كيما شنوّة الجديد في قانون المالية و ثمّاش استثمارات و شنية أحوال الاقتصاد." (رجل، تونس، 63 سنة، متقاعد)"

"نحب نعرف فاش يعملو. لازمهم يوفيو بوعودهم و ياخذو الإجراءات اللاّزمة."(امرأة، مدنين، 50 سنة، سكرتيرة)"

المرأة والبرلمان :

في الحصص التي عقدت حصريا مع النساء، طلب من المشاركات في الاستطلاع إبداء آرائهنّ حول موضوع "المرأة والبرلمان". ولقد تمّ تقسيم المستطلعات إلى ما إذا كنّ يشعرن بأن البرلمان مهتم بالتحديات التي تواجهها المرأة أم لا.

و كانت النساء في بنزرت ومدنين راضيات عن التقدم الذي أحرزته المرأة بشكل عام مقارنة بالتحديات التي لا تزال تواجهها في البلدان العربية الأخرى المجاورة على وجه الخصوص. ولقد أعربن عن سرورهنّ بالبرامج والقوانين التي استحدثت لدعم حقوق المرأة ومكانتها في المجتمع والدفاع عنها. ومع ذلك، فقد جادل البعض بأنه على الرغم من إصدار هذه القوانين، إلا أن تنفيذها لم يكن متقدما كما يجب. و لقد كان هذا الشعور الأقوى في كل من تونس وباجة حيث تميل النساء إلى الاعتقاد بأن القوانين والبرامج الهامة لمساعدة المرأة لم يتم تنفيذها أو أن القوانين التي تم إقرارها تعدّ ثانوية إلى حدّ ما مقارنة بالاحتياجات الأخرى الأكثر إلحاحا مثل القوانين المتعلقة بالتشغيل و المعاناة الاقتصادية للمرأة.

و تمكنت جميع المجموعات من تحديد قانون واحد على الأقل تم تمريره للنساء. و من بين بعض القوانين البارزة نذكر:

- قانون مناهضة العنف ضد المرأة
- تعديل قانون الأحوال الشخصية الخاص بالزواج من غير المسلمين.
- قانون الميراث.
- قانون المساواة بين الرجل والمرأة.

لم تكن مواقف النساء إيجابية بالإجماع إزاء هذه القوانين. و لقد تمّت الإشارة إلى ذلك في قانون مناهضة العنف، على وجه الخصوص، حيث أن النساء شعرن بأنه لا يوجد تطبيق عملي لهذا القانون. و إلى جانب ذلك،أزعجتهن بعض القوانين مثل قانون الميراث وتعديل قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالزواج من غير المسلمين اللذين اعتبرا باطلين و متناقضين مع الدين.

أيضا، كانت لدى النساء مشاعر مختلطة في مسألة تمثيل النواب الإناث لهنّ من عدمه. إنّ النساء في بنزرت يشعرن بإيجابية أكبر بشأن النواب الإناث مشيرات إلى أن واحدة أو اثنتين تختلفان عن البقية عندما يتعلق الأمر بتمثيلهن. و أشارت معظم المجموعات إلى أن أحد الأسباب التي لا تجعلها تشعر أنها ممثلة بشكل جيد من قبل النّائبات هو أنّهنّ لا يتعاملن مع النساء مباشرة لمناقشة مشاكلهنّ و لا يُنظر إليهنّ على أنهنّ يركّزن على المشاكل الحقيقية التي تواجهها المرأة في تونس مثل التشغيل و الحقوق الاقتصادية.

"و االله أنا نشوف إلّي هي الحقيقة مرا متفتحة و تدافع على العباد و تحكي على حقوق المرأة ". (امرأة، بنزرت، 55 سنة، متقاعدة)"

"هوما ما يمثلوناش خاطرهم كانو يعيشوا لبرّا. ثمّة نائبة وحدة في البرلمان من الجنوب عمري ما شفتها. من المفروض أنها تزورنا وتقابلنا ». (امرأة، مدنين، 60 سنة، موظفة حكوميّة)"

"ما تلقاش المرا في وزارة سيادية. ما تلقاها كان في وزارة الثقافة و إلاّ وزارة المرأة. "(امرأة، تونس، 36 سنة، تقنية)"

و للمضي قدماً، اقترحت النساء المجالات التالية على لائحة الأولويات من أجل معالجة أفضل للتحديات التي تواجهها المرأة التونسية:

- إجازات الأمومة
- رواتب متساوية ومستقرة للنساء
- خلق فرص عمل للنساء ذوات التعليم المحدود أو دون تعليم
- خلق مواطن شغل
- الدعم المالي للنساء الراغبات في بدء مشاريعهم الخاصة
- سنّ قوانين أفضل حول العنف و ضمان التطبيق الفعلي لها

"لازمهم يحكيو على النساء. كيما قتلك بكري لازمهم يحكيو على النساء اللي يخدمو في الفلاحة، و على النساء اللي تاكل طرايح من رجالها. تشوف الرجال قاعدين في القهاوي نهار كامل و نساهم يعملو كل شي هوما لي يهزوا و لادهم للمكتب و يربوهم و يطيبو لفطور. "(امرأة، تونس، 60 سنة، ربة بيت)"

الشباب و البرلمان :

سئل المستطلعون في مجموعات الشباب أسئلة محددة تتعلق بالبرلمان. و لقد كان هناك اتفاق قوي بين جميع المجموعات على أن البرلمان لم يكن مهتمّا بالتحديات التي يواجهها الشباب. قق الشباب أن تمثيلهم كان دون المستوى في مجلس نواب الشعب مقارنة بوزنهم الديموغرافي و لذلك لم يشعروا بأن أعضاء البرلمان يستوعبون احتياجات الشباب التونسي وأولوياته بشكل عامّ. وعلى غرار ما يميل إليه جميع التونسيين الآخرين، فإنهم يرون أن النواب لا يتعاملون معهم مباشرة لمناقشة مشاكلهم وخاصةً ما تعلق منها بالعمل.

"الطلبة يقولو : باهي هاني باش نتخرّج و مبعّد؟ باش ننشد الدار. القراية معندها وين توصّل. "(امرأة، تونس، 28 سنة، طالبة)"

و للمساعدة في تحسين هذا الوضع وجعل الشباب يشعرون بأنهم أكثر تمثيلاً في البرلمان، تمّ تقديم بعض الاقتراحات:

- زيارة الجهات
- لقاء مع الشباب من جميع أنحاء البلاد لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل
- الوعي بمشاكل الشباب و تفهم ظروفهم
- تنفيذ القوانين المقترحة

"لازمهم يحكيو مع المراهقين. "(امرأة، تونس، 26 سنة، طالبة)"

~~" لازمهم يمشيو للقهاوي و يحكيو مع الناس. لازمهم يسألو شنوة ناقصهم و كيفاش يعيشو.~~
لازمهم يقربو أكثر من الشباب ". (رجل، بنزرت، 24 سنة، عامل)"

و لإحراز تقدّم، يعتقد المستطلعون أنه ينبغي إعطاء الأولوية للمجالات التالية من أجل معالجة التحديات التي يواجهها الشباب التونسي بشكل أفضل:

- يعتبر التشغيل الأولوية الأكثر شعبية. و كان بعض الشباب يشعرون بالقلق من نقص فرص العمل عند تخرجهم. و لذلك، فأي قانون أو برنامج يساعد الشباب المتعلمين أو غير المتعلمين على إيجاد عمل سيكون موضع ترحيب. و كانت إحدى المواضيع الرائجة في باجة ومدنين هي كيفيّة إنشاء المشاريع وكيف ينبغي للبرلمان أن يسهل على الشباب بدء مشاريع صغيرة من خلال الحصول على التمويل اللازم ومن خلال عمليات إدارية أكثر بساطة.
- كان هناك اقتراح آخر يتمثل في تسهيل حصول جميع الشباب على فرصة الالتحاق بالجامعة وإصلاح التعليم لتسهيل عمل الطلاب ودراستهم في الوقت نفسه.

الدولة والحكومة لازمهم يوفرو فرص عمل "(رجل، بنزرت، 25 سنة، عامل ديكور)

III. الانتخابات البلدية والحكم المحلي

الوعي ونية التصويت :

كما هو مذكور في مقدمة هذا التقرير، فإن الانتخابات المحلية هي الخطوة التالية لتونس نحو الحكم المنتخب والتمثيلي على جميع المستويات حيث سينتخب التونسيون لأول مرة في تاريخهم و بشكل ديمقراطي أعضاء المجالس البلدية الذين تؤثر قراراتهم بشكل مباشر في مجتمعاتهم المحلية. و من المقرر إجراء الانتخابات البلدية في 6 ماي 2018. و للشروع في النقاش حول الانتخابات القادمة، سئل المستطلعون عمّا إذا كانوا قد سمعوا بأول انتخابات بلدية ديمقراطية على الإطلاق وإذا ما كان بمقدورهم ضبط موعدها. و كان جميع المستطلعين تقريبا قد سمعوا عن الانتخابات المقبلة ولكن كان هناك قدر كبير من الارتباك وعدم اليقين بشأن موعدها. و يعود بعض هذا الارتباك إلى تغيير تاريخ هذه الانتخابات أكثر من مرة و إلى تداخل يوم التصويت المتقدم للشرطة والجيش بالموعد الرسمي لدى آخرين. و لقد تمكن معظم المستطلعين من تحديد شهر ماي باعتباره شهر الانتخابات بينما أشار البعض إلى شهر مارس.

كان جميع المواطنين تقريبا على دراية بالدوائر البلدية التي ينتمون إليها. وفي صورة وجود ارتباك أو عدم يقين، فإنه يحدث في المناطق الريفية أو في المناطق التي أنشئت فيها مؤخرا بلديات جديدة.

وأعرب حوالي نصف المستطلعين عن نيتهم التصويت في الانتخابات البلدية المقبلة على الرغم من أن الاهتمام كان أقل بشكل ملحوظ في وسط الشباب.و كانت نوايا التصويت تسحب إلى الأسفل في الغالب مدفوعة بانعدام الثقة في السياسيين بشكل عام و بهيمنة شعور قوي بأن التصويت لن يكون له أي تأثير في الاتجاه الذي سلكته البلاد. و بما أن الأمور لم تتغير منذ الانتخابات السابقة في عام 2014، فإن البعض لم ير جدوى من التصويت في الانتخابات القادمة. علاوة على ذلك، أصبح البعض منقطعاً عن النظام الديمقراطي حيث لا يعتزمون التصويت مرة أخرى.

"مانيش باش ننتخب خاطر معادش عندي ثقة فيهم. الكلهم يخدمو في مصالحهم و فوائدهم الشخصية.معنديش ثقة في معظمهم. "(رجل، تونس، 63 سنة، متقاعد)"

"أنا مقاطع الانتخابات الكلها خاطر ماثماش مصداقية و خاطر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي اللي تنظم في الانتخابات." (رجل ، باجة، 59 سنة، موظف)"

"لمانيش مقتنع بالناس المشاركين في الانتخابات." (امرأة، بنزرت، 21 سنة، عاطلة عن العمل)"

"أنا ما نمشيش للبلدية. راجلي تو يمشي . نحب نبقى في الدار و هو يعمل الأمور لخرى الكلّ."(امرأة، مدنين، 34 سنة، خياطة)"

اعترف بعض المستطلعين بأنه لا يوجد شيء من شأنه أن يقنعهم بالتصويت، ومع ذلك اقترح آخرون أفكارا محتملة يمكن أن تشجعهم على التصويت منها:

- معرفة المزيد عن المرشحين المحتملين و التعرف عليهم
- إذا اعتزم مرشحون أصغر سنا و يفهمون الوضع في تونس المشاركة في الانتخابات.
- إذا كانت هناك تغيرات ملحوظة في تونس، فإن هذا قد يلغي انعدام الثقة في السياسيين.
- تواصل المرشحين مع مواطني بلدياتهم
- اعترف عدد قليل منهم بأنه إذا تم دفع أموال لفائدتهم، فسيصوتون.

"أنا نشوف كان ثمّة شباب طموح باش يترشح للانتخابات باش نصوت بالتأكيد." (امرأة، تونس، 55 سنة، ربة بيت)"

"لازم نعرفو الناس اللي في القوائم. إذا كان ثمة شخص واحد فاسد في القايمة مانيش باش نصوت خاطر الشخص هذا باش يأثر على باقي القايمة. "(رجل، باجة، 52 سنة، عامل)"

"كان باش يدفعو تو نمشي." (رجل، تونس، 27 سنة، مدير)"

الصلاحيات والأولويات :

طلب من جميع المستطلعين تخيل أنهم مرشحون للانتخابات البلدية القادمة وأن يكتبوا الأولويات الثلاث التي سيعالجونها لجذب الناخبين. و كانت الرغبة في النظافة والمزيد من علب القمامة إحدى الأولويات التي برزت من بين أخرى. فقد كانت هذه الأولوية عند كل من النساء والرجال والشباب و على وجه الخصوص بين النساء. و كانت أيضا أولوية قصوى في جميع الجهات باستثناء مدنين.

شملت الأولويات الأخرى التي غالبا ما ذكرها المستجوبون تحسين البنية التحتية ، والتشغيل، وجودة الخدمات العامة ، والإدارة العامة. و بدرجة أقل، شملت الاهتمام بالشوارع والأرصفة و مأوي السيارات والحد من الجهويات (التي تشير إلى النهوض بالتنمية في جميع المناطق).

و فضلا عن النظافة، شملت بعض المواضيع الخاصة بمناطق محدودة أو فئات عمرية معينة ما يلي:

- كانت مسألة التشغيل الأكثر شيوعا في مدنين وتونس مقارنة بالمناطق الأخرى.
- ذكر التشغيل غالبا لدى الشباب والنساء (36 سنة فما فوق) .
- كانت البنية التحتية العامة وتحسين الشوارع والخدمات و الإدارة العامة من الأولويات العليا للرجال (36 سنة فما فوق).
- مثل تحسين الشوارع والأرصفة و مأوي السيارات الأولوية في باجة مقارنة بالمناطق الأخرى .
- كان الحد من التفاوت الجهوي وإنشاء مشاريع جديدة من الأولويات العليا للشباب مقارنة بالرجال والنساء الأكبر سناً (أولئك الذين يبلغون من العمر 36 سنة أو أكثر).

الشكل رقم 1: الأولويّات القصوى (عدد المستطلعين)- إجمالي المستطلعين :

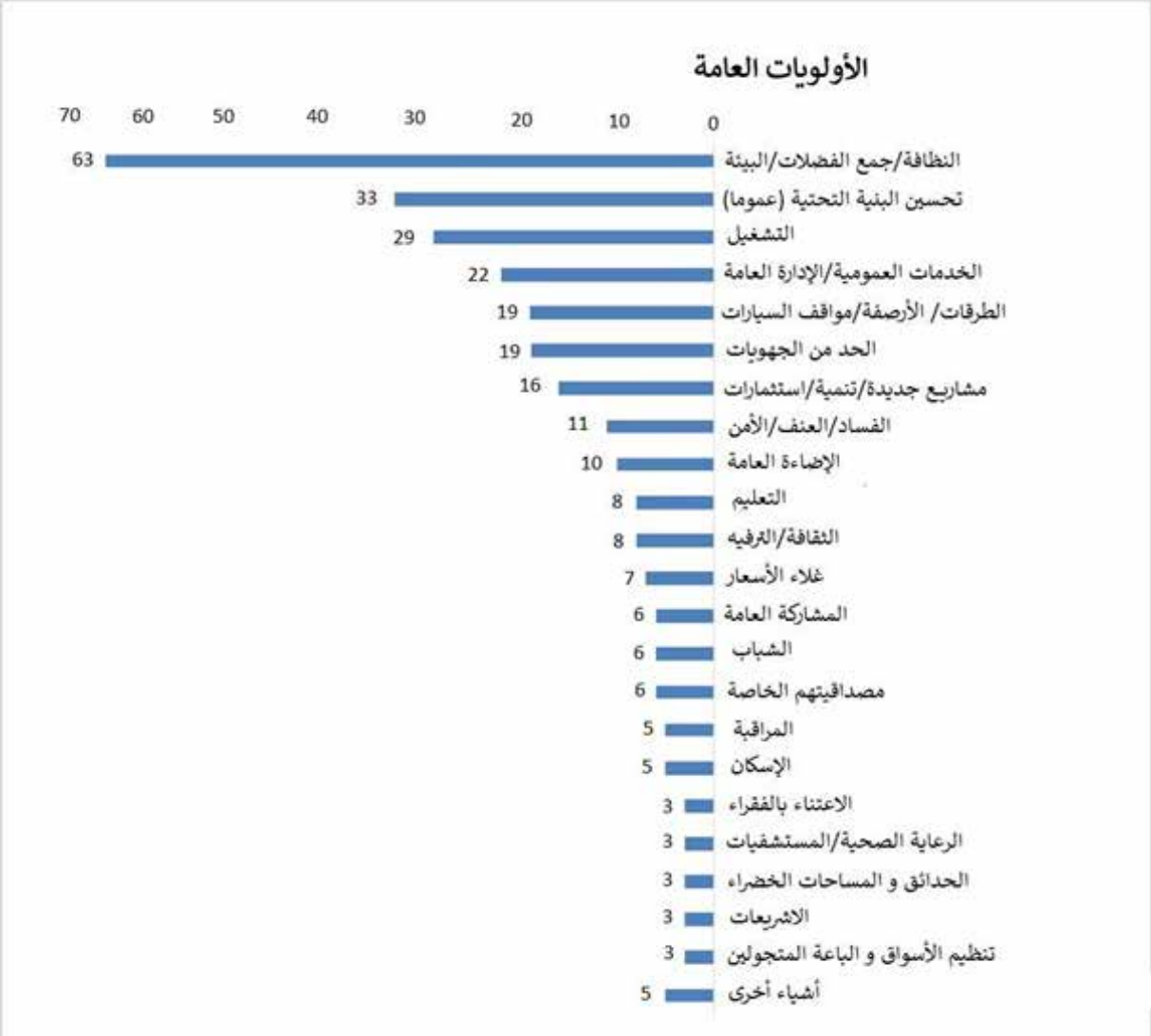

قامت الحكومة بصياغة قانون يخلق إطارا داعما لعملية اللامركزية. وقد تم تقديمه إلى البرلمان. ومن المتوقع أن يمنح "قانون الجماعات المحلية" [قانون السلطات المحلية] صلاحيات جديدة لرؤساء البلديات والمجالس البلدية والجهوية. و لقد تمّ تركيز جزء صغير من المناقشة في كلّ جلسة على عملية اللامركزية .

و كان هناك إلمام قليل جدا بين المستطلعين بهذا المصطلح. و قد سمع البعض عن "اللامركزية" من قبل لكنهم لا يعرفون ما هي ؟ أو ما تعنيه في سياق الانتخابات البلدية القادمة.؟

وعندما سئلوا عموما عما يتوقعونه من هذه الانتخابات لجهاتهم، برزت ثلاثة محاور:

- هناك توقعات بأن يكون هناك تركيز أكبر على الاعتناء بتنظيف الجهات والحد من التلوث.
- هناك توقعات بأن المشاكل والتحديات الخاصة بكل جهة ستتم معالجتها على حدة.
- هناك توقعات بأن العديد من الخدمات ستصبح جهوية و هو ما سيتيح للمواطنين التّمتّع بخدمات معينة كانت تتطلب في السابق السفر إلى تونس العاصمة للحصول على وثيقة أو خدمة.

"رئيس البلدية لازم تكون عندو أكثر ثقة و ماهوش باش يستنى الأحزاب لخرى وإلاّ الإدارة باش يفعلو قراراته" (رجل، باجة، 30سنة، فلاح)"

"كان ثمة مشكلة تو يلقاو حل و لازم يكون الحل مناسب و ملائم للمنطقة."(رجل، مدنين، 53 سنة، ضابط شرطة)"

عرضت على المستطلعين قائمة من الصلاحيات المحتملة وطلب منهم تحديد ثلاثة يعتبرونها الأكثر أهمية في بلديتهم. وبرزت إحدى الصلاحيات من بين البقية وهي إقامة الطرقات ، والأرصفة، والحدائق، والمتنزهات ،ودور الحضانة وصيانتها ، فضلا عن المباني الملحقة والخدمات التي هي من مسؤولية البلدية. و كانت هذه أكثر صلاحية مهيمنة على جميع الأعمار و المدن باستثناء تونس العاصمة.

و شملت الاختلافات الأخرى الجديرة بالذكر بين الجهات الأربع ما يلي:

إقامة الطرقات والأرصفة والحدائق والمتنزهات ودور الحضانة وصيانتها فضلا عن المباني الملحقة والخدمات التي هي من مسؤولية البلدية.	اعتبرت أولوية قصوى لدى المستطلعين في بنزرت و مدنين مقارنة بأولئك الذين في باجة و تونس العاصمة (رغم أنها ظلّت من الأولويات في باجة).
إقامة أنظمة للتحكم في مياه الأمطار و للوقاية من الفيضانات و صيانتها.	تمّ اعتبارها أولوية قصوى لدى المستطلعين في تونس العاصمة مقارنة بالجهات الأخرى.
الحماية و الوقاية في مجالات الصحة و النظافة و البيئة و اتخاذ إجراءات متعلقة بذلك.	تعد أولوية بارزة في مدنين و تونس العاصمة مقارنة بباجة و بنزرت.
جمع النفايات المنزليّة وفرز ما هو قابل للاستعمال منها و نقلها إلى مصبّات القمامة الخاضعة للرقابة.	تعتبر أولويّة أكثر شعبيّة في مدنين مقارنة بكامل الجهات الأخرى
الإضاءة العامّة للطرقات البلديّة و للمؤسسات العامّة و الخاصّة.	تعد أولوية بارزة في باجة و تونس العاصمة مقارنة ببنزرت و مدنين.
إنشاء أسواق بمختلف أنواعها و إقامة معارض تجارية و ثقافية و مسالخ بلديّة و منتجعات صيفيّة و الحرص على تنظيمها و حسن الإشراف على عملها.	تعتبر أولوية بارزة في مدنين ومن الأولويات المعتبرة في باجة و بنزرت و تحظى باهتمام أقلّ في تونس العاصمة

الشكل رقم 2 : الصلاحيات العليا (عدد المستطلعين)- إجمالي المستطلعين :

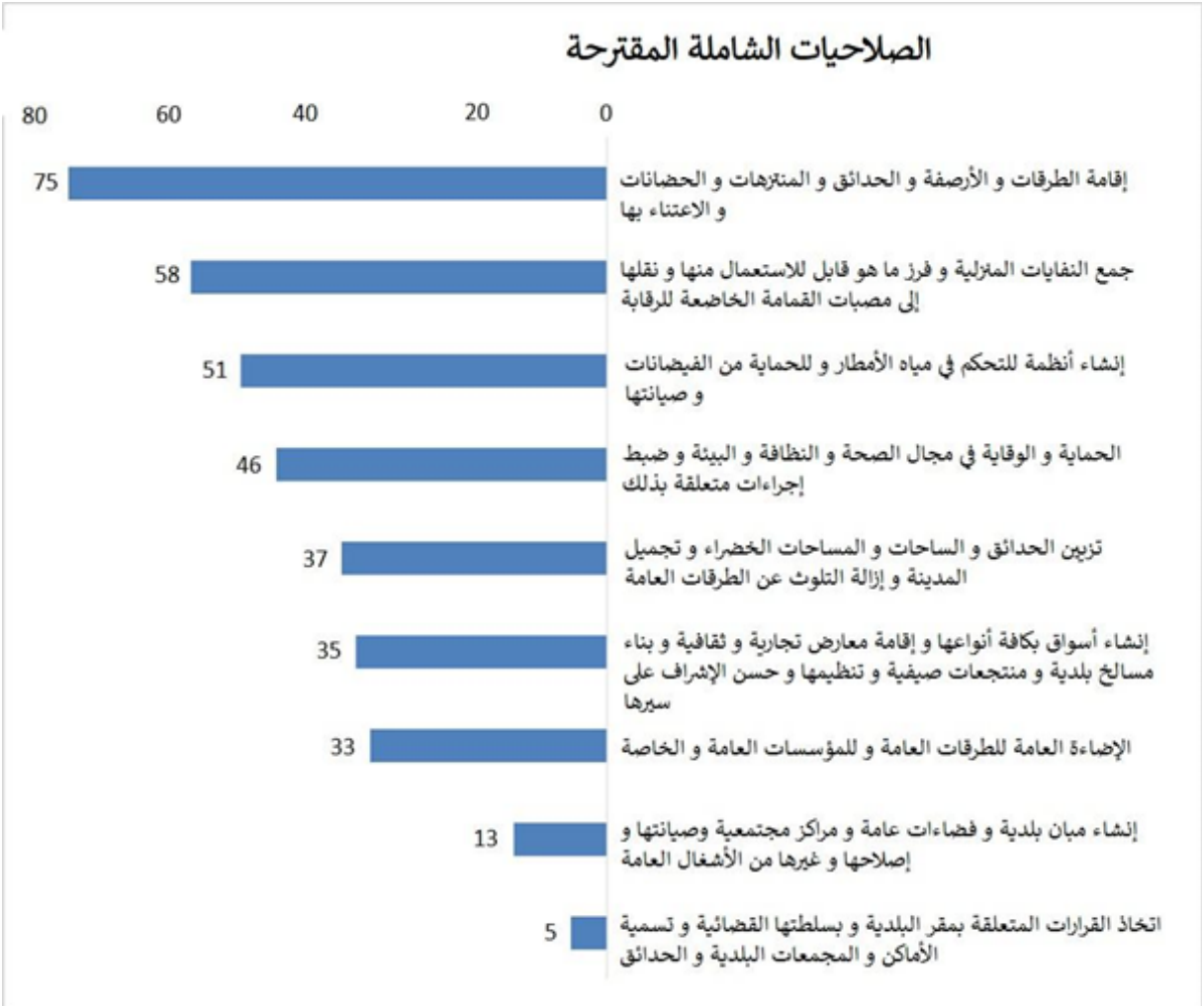

و قد تضمنت بعض الاختلافات الجديرة بالملاحظة بين الفئات الديموغرافية الرئيسية الثلاثة ما يلي:

إقامة أنظمة للتحكم في مياه الأمطار و للوقاية من الفيضانات و صيانتها .	تعتبر أولوية أكثر شيوعا نسبيا لدى الشباب.
تزيين الحدائق و المساحات الخضراء و تجميل المدينة و إزالة الفضلات عن الطرقات العامّة.	تعتبر أولوية أقل شيوعا نسبيا لدى الشباب.
إنشاء أسواق بمختلف أنواعها و إقامة معارض تجارية و ثقافية و مسالخ بلديّة و منتجعات صيفيّة و الحرص على تنظيمها و حسن الإشراف على عملها .	تعتبر أولوية أقل شيوعا نسبيا لدى النساء.
جمع النفايات المنزليّة وفرز ما هو قابل للاستعمال منها و نقلها إلى مصبّات القمامة الخاضعة للرقابة.	تعتبر أولوية أقل شيوعا نسبيا لدى الشباب.
الإضاءة العامّة للطرقات البلديّة و للمؤسسات العامّة و الخاصّة.	تعتبرأولوية أكثر شيوعا نسبيا لدى النساء و معتدلة بين الرجال وأقل شيوعا لدى الشباب.

عبر المستجوبون عن تفاؤلهم إزاء قائمة الصلاحيات واتفق الجميع تقريبا على أهمّيتها لمناطقهم. و لكن لوحظ تردد مشترك بين جميع المجموعات حول التنفيذ و التّفعيل. فقد اتّفق المشاركون في الاستطلاع على اعتبار هذه الصلاحيات جيدة و مهمة ولكنهم يأملون فقط أن تقوم بلدياتهم بوضع القائمة حيزّ التنفيذ.

"أنا نشوف إلّي باش تكون قايمة باهية ياسر كان باش يطبقوها ". (امرأة، تونس، 42 سنة، ربة بيت)"

"لثمة حاجات مذكورة هوني قابلة للتطبيق في مناطق معينة كهو مل البلاد وما هيش قابلة للتطبيق في مناطق أخرى. حكاو على الكياسات و الإنشاءات أما ما حكاوش على القضايا الإجتماعية. "(امرأة، تونس، 37 سنة، تقنية)"

- التّنمية الاقتصادية و التّشغيل.
- القضايا الاجتماعية: أي الإسكان والمسنين والشرطة في المناطق النائية.
- الإشراف على الإدارة العموميّة و تحسينها وتبسيط الإجراءات.
- نظافة الجهات.
- السيطرة على الحيوانات السائبة.
- الحصول على رخص بناء بصورة أسهل.

الاستقلاليّة الماليّة :

سيحظى المستوى المحلي باستقلال مالي معين و ستكون لديه السلطة لاختيار كيفية إنفاقِ موارده الماليّة في مجاله وفقا لمشروع قانون "الجماعات" المحلية الذي تتم مناقشته في البرلمان. و عندما سئل المستطلَعون عن كيفية قيام المواطنين بالمساعدة في تطبيق اللامركزية، برزت فكرة رئيسية واضحة بين جميع المجموعات ألا و هي "الرقابة". إضافة إلى ذلك، يريد المواطنون أن يقع إعلامهم واستشارتهم مؤكدين على الشفافية في جميع أنشطة البلدية حتّى يكونوا قادرين على الوصول إلى المعلومات التي لا يستطيعون الوصول إليها اليوم وخاصة فيما يتعلّق منها بالميزانيات وكيف يتم إنفاقها.

"البلديات ماهوش باش يكون عندها عصا سحرية باش تقوم بكل شي. لازم علينا نحنا كمواطنين أنّا نكونو ناشطين زادة. الجمعيات ما تعمل في شي وديما تستنّى.و المواطنين سلبيين قاعدين يستناو في الفعل، لازم يكونو ناشطين أكثر." (رجل، تونس، 35 سنة، مشرف)"

"لازم المواطن يشارك ويكون ناشط و يقدم أفكار.» (رجل ، تونس، 63 سنة، متقاعد)"

"لازمهم يخلّوها علنيّة و لازمهم يقولو في وسائل التواصل الاجتماعي شنوة إلّي قاعد يصير ويحكيو للناس على ميزانياتهم." (امرأة، تونس، 60 سنة، ربة بيت)"

"لازم يكون المواطن واعي ويعرف الحاجات هذي لكلّ.» (رجل، باجة، 33 سنة، موظّف)"

و يعتقد معظم المستطلعين أن السلطات المركزية ستظل بحاجة إلى الإشراف على ما يحدث في البلديات للتأكد من أن كل شيء يسير على ما يرام ، و أن هناك نوعا من التنسيق والتوجيه والرقابة في صورة ما إذا تمتّع المستوى المحلي باستقلال مالي معين و كانت له السلطة في اختيار كيفية إنفاق موارده الماليّة في مجاله. و مع ذلك، كانت هناك بعض المخاوف من أن تفرط السلطات المركزية في تدخلها في الشأن المحلي.

التّواصل مع المترشّحين :

عندما سئل المستطلعين عن رأيهم في الطريقة كيفيّة التّي يريدون بها الحصول على معلومات عن المرشحين وعن الكيفيّة التّي يرغبون من خلالها إلى الوصول إلى قوائم المرشحين، جنح المستطلعون إلى ذكر كيفية حصولهم على هذه المعلومات في الماضي بدلا من وصف ما يفضلون رؤيته.

و يرغب المستطلعون التحدث مع المرشحين مباشرة، خلال الحملة الانتخابيّة، ويريدون منهم الحضور إلى الاجتماعات والتجمعات العامة والمقاهي وما إلى ذلك(...) و ذلك لتقديم أنفسهم وعرض برامجهم. كما اقترح الكثيرون منهم استخدام وسائل الإعلام مثل التلفزيون والراديو ووسائل الإتصال والتّواصل والإنترنت (على سبيل المثال، مواقع الويب الخاصة بالأحزاب ، موقع البلدية) لإعلام المواطنين. واعتقد عدد قليل من المستطلعين أنه سيكون من المفيد تعليق الملصقات على الجدران العامة أو في البلدية وتسليم الكتيبات والمناشير.

مصداقية الانتخابات وشفافيتها :

لم يكن المستطلعون على دراية كبيرة بمختلف أنواع المنظمات التي تعمل من أجل ضمان مصداقية الانتخابات وشفافيتها في تونس. و تعتبر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات من أكثر المنظمات الجديرة بالذكر في هذا المجال. ولكنّ الآراء كانت متباينة من حيث ما إذا كانت هذه المنظمة جديرة بالثقة أم لا . و لعلّ العديد من العوامل أضعفت ثقة الجمهور في الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات و منها استقالة رئيسها في العام الماضي وعدم التعريف بالرئيس الجديد لعامة المواطنين ، و وجود الكثير من الخلافات الداخلية إضافة إلى الاعتقاد السائد بين الكثيرين بأن أعضاءها ليسوا مستقلين سياسياً، بينما لا يثق البعض الأخر في هذه الهيئة لأنهم ببساطة، لا يعتقدون أن أي شخص في السلطة في تونس جدير بالثقة.

لم يكن الكثيرون على دراية بأن هناك منظمات مراقبة للانتخابات المحلية حتّى أنّها قلّة من تمكّنت من تحديد أسماء منظمات معينة. و لقد أشار معظمهم إلى "عتيد" و "مراقبون" و "رابطة الناخبات التونسيات" و"سيجما كونساي" و" مرصد شاهد " و"البوصلة" و "منظّمة أنا يقظ". وتماما كما هو الحال مع الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، كانت وجهات النظر متباينة جدّا من حيث ما إذا كانت هذه المنظمات جديرة بالثقة. أيضا، كشف الحوار أن بعض المستطلعين قد يخلطون بين هؤلاء المراقبين و أولئك المنتمين إلى الأحزاب السياسية.

وباستثناء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ومنظمات مراقبة الانتخابات هذه، لاحظ المستطلعون وجود بعض الأنواع الأخرى من المنظمات التي يعتقدون أنها يمكن أن تضمن مصداقية الانتخابات وشفافيتها و منها نذكر:

- الجيش الوطني.
- المجتمع المدني.
- الاتحاد العام التونسي للشغل.
- الولاية و وزارة الداخلية.

IV. أولويات الجهات

طُلب من المستجوبين تحديد أكبر المشاكل الاقتصادية والأمنية والمتعلقة بالفساد التي تواجهها جهاتهم في الوقت الراهن.

الاقتصاد :

يمثل الاقتصاد الموضوع الذي حرص على مناقشته جميع المستجوبين. وكما ذكر سلفا في هذا التقرير، يشعر التونسيون أن الحالة المزرية لاقتصادهم تمثل أحد الأسباب الرئيسية، إن لم يكن السبب الرئيسي، التي تؤدي ببلادهم للسير في الاتجاه الخاطئ. تشمل التحديات الاقتصادية الأكثر شيوعًا ما يلي:

ارتفاع الأسعار: أشارت جميع المجموعات تقريبًا إلى الإرتفاع في الأسعار باعتبارها واحدة من أكبر المشاكل الاقتصادية في الجهة وأن الأسباب الرئيسية لهذا التضخم تتمثل في:

- الزيادة في الضرائب.
- انخفاض قيمة الدينار.
- الاحتكارات.
- الاقتصاد الموازي.
- نقص الرقابة الحكومية على ارتفاع الأسعار.

البطالة: اعتبر المستجيبون في كل الجهات أن البطالة ونقص الاستثمار بشكل عام في المشاريع الجهوية تمثل مشكلة كما ذكروا الأسباب الرئيسية للبطالة كالتالي:

- نقص المشاريع في الجهات.
- غياب الرؤية والقيادة لجلب الاستثمارات إلى الجهة للاستفادة من نقاط القوة الجهوية بشكل أفضل (الزراعة في باجة، الشواطئ في بنزرت، السواحل في مدنين ، إلخ).
- غياب الدعم المالي الكاف لتشجيع الشباب على خلق أعمالهم التجارية الخاصة.
- سيطرة الدولة على الأراضي المحلية.
- ارتفاع متطلبات التعليم للعمل الأساسي.
- الفساد في ممارسات التوظيف المحلية.

"كان تحب تخدم يلزمك تاخذ قرض."(امرأة من مدنين، 34 سنة، خياطة)"

الفساد :

مثلت الرشوة أكثر أشكال الفساد شيوعًا في جميع الجهات. حيث لاحظ المستجوبون غيابالعقاب المناسب للمقبوض عليهم طالبين الحصول على رشاوى. واعترف المستجوبون أيضًا بالمسؤولية الجزائية للمواطنين حول دعم مثل هذا النوع من الفساد من خلال ممارساتهم - فهم لا يقبلون الرشاوى فحسب ولكن يدفعونها عن طوعية. كما قيل أن الرشاوى منتشرة بصفة خاصة في سلك الشرطة والإدارة العمومية.

"احتى كان خدمت باش تكرهّا على خاطر اللبوليس باش يطلب رشوة واللي باش تصورو في نهارك باش تمدهولو."
(رجل من مدنين، 28 سنة، عاطل عن العمل)"

أدت مشكلة الرشوة أيضا إلى مناقشات حول المحسوبية والإدارة العمومية. ويعتقد أغلبهم أنه يمكن التعامل مع التحديات المتعلقة بالرشاوى والفساد من خلال الرفع من الرقابة داخل الإدارة العمومية والتنفيذ السليم والمتسق لقوانين مكافحة الفساد. غير أن العديد منهم لم يقتنعوا بإمكانية إصلاح هذا الوضع من قبل البرلمان لاعتبارهم مستجوبون نشطاء ويمثلون جزء من المشكلة.

الأمن :

رغم إجماع كل المستجوبين حول وجود الفساد والمشاكل الاقتصادية بنسبة مهمة، ليسوا جميعًا مقتنعين بوجود مشاكل أمنية في جهاتهم. لا يشعر المستجوبون في باجة ومدنين على الأرجح بوجود مشاكل أمنية كبيرة في جهاتهم.

الشرطة :

في أغلب المجموعات، ذكر المستجوبون أن الشرطة تمثل نفسها مصدرا للمشكلة الأمنية. وتذمر المستجوبون من النقص في الدوريات إذ يعتقدون أن للشرطة علاقة سيئة للغاية تجمعها مع المواطنين وأنهم يطلبون الرشاوى ويعتقلون المواطنين بدون سبب أحيانا.

النهب :

مثل كل من النهب والسرقة أيضًا تحديًا شائعًا لعدد من المستجوبين إذ يزعم بعضهم أن هذا الوضع راجع بالأساس إلى الفقر وضعف القوانين وسوء تنفيذها.

المخدرات :

في الختام، أشارت قلة من المجموعات إلى أن الإدمان على المخدرات يمثل مشكلة أمنية. على غرار بعض القضايا الأخرى، يرجع هذا الوضع إلى تساهل قوانين متساهلة وضعف تنفيذها.

الملحق أ : ديمغرافية المستجوبين في مجموعات التركيز

- 120مشارك في المجموع

من الكاف وقفصة وسوسة وتونس

- قرابة 10مشاركين في كل مجموعة

مختلف الأعماروالمهن والأحياء في كل مجموعة

الجنس	العدد الإحصائي
إناث	56
ذكور	61
العمر	**العدد الإحصائي**
21-35	48
36+	79
المهنة	**العدد الإحصائي**
موظف	67
عاطل عن العمل	12
متقاعد	8
رب(ة) بيت	20
طالب	11
المستوى التعليمي	**العدد الإحصائي**
جامعي	57
ثانوي	35
ابتدائي	24
لا شيء	1

الملحق ب : قائمة الصلاحيات ووسائل التشريك المحتملة

الصلاحيات:

1. بناء وصيانة الطرقات والأرصفة والحدائق والمتنزهات ودور الحضانة، فضلا عن المباني الملحقة والخدمات الواقعة على عاتق البلدية.
2. المشاهد الطبيعية للحدائق والمواقع والمساحات الخضراء وتجميل المدينة وإزالة التلوث على الطرقات العمومية.
3. جمع النفايات المنزلية وفرزها، إن وجدت، ثم نقلها إلى مصبات القمامة الخاضعة للرقابة.
4. إضاءة الطرقات العمومية في الأماكن العامة والمؤسسات.
5. إنشاء وصيانة وإصلاح مباني البلدية والأماكن العامة والمراكز المجتمعية وغيرها من الأشغال العمومية.
6. إنشاء أنظمة التصرف في مياه الأمطار والحفاظ عليها باستثناء أعمال الحماية من الفيضانات.
7. إنشاء وتنظيم وتشغيل أسواق المدينة بجميع أنواعها والمعارض التجارية والثقافية والمسابح والمنتجعات الصيفية ودور العجز.
8. لحماية والوقاية في مجال الصحة والنظافة وحماية البيئة وإرساء القوانين ذات الصلة.
9. اتخاذ القرارات المتعلقة بمقر البلدية واختصاصها وتسمية الأماكن والشوارع والمجمعات البلدية والحدائق.

NDI

المعهد
الديمقراطي
الوطني

تونس

واشنطن

455 شارع ماساشوستس، شمال غرب، الطابق الثامن

واشنطن، **20001 2621**

الهاتف : **202 728 5500**

الفاكس : **202 728 5520**

الموقع : **http://www.ndi.org**

المعهد الديمقراطي الوطني ـ مكتب تونس

البريد الإلكتروني : **nditunisie@ndi.org**

الهاتف : **(+216)71 844 264**